

Distr.: General
25 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البندان ٦٣ (أ) و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

وحدة التفتيش المشتركة

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام أن يجيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة

المعنون "نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا"

.(JIU/REP/2009/5)

.A/65/50*



نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه
منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

من إعداد

بابا لويس فول

محمد منير زهران

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠٠٩

موجز

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

JIU/REP/2009/5

الهدف:

تقييم فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة بالاعتماد على الدروس المستخلصة ومشاطرتها وتعيين ممارسات التنسيق الفضلى ووسائل التعاون فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. ونظراً إلى تعدد المنظمات المعنية في هذا الصدد وكثرة الولايات والبرامج ذات الصلة، فإن زيادة الاتساق أمر جوهري لإزالة حالات التداخل وازدواج العمل ومن ثم تأمين استخدام الموارد المتاحة بفعالية.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

على أساس الاستعراضات العديدة التي تناولت مختلف جوانب القضية، يتضمن هذا التقييم ١٧ توصية-١٤ منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة و ٣ للنظر فيها من جانب هيئات إدارة هذه المنظمات - بهدف تعزيز التنسيق والتعاون والاتساق فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

ولما كان انتشار الولايات والبرامج ذات الصلة يوّد حالات تداخل هيكلية ويشتت الجهود والموارد، فينبغي استعراض الولايات المتعلقة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا (انظر التوصية رقم ١).

وتدعو الحاجة إلى القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتحسين الاتصال وتقاسم المعلومات بين سائر المنظمات والكيانات والإدارات والمكاتب التي تهتم اهتماماً كبيراً بدعم أفريقيا. كما تدعو الحاجة إلى تيسير التنسيق والتعاون في هذا الصدد على نطاق المنظومة، بما في ذلك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، والفريقين التوجيهي والعاملي المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظوماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا (انظر التوصية رقم ٢). وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق القيام بدور استباقي أكبر وذلك بإدراج دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له كبنود دائم في جدول أعماله.

وتشكل آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها، في هذا الصدد، الآلية الرئيسية لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتواجه قيوداً وتحديات تتعلق بأمور منها الالتزام والقيادة؛ التنسيق؛ المساءلة؛ الرصد والتقييم؛ تعبئة الموارد وبناء القدرات؛ الاتصال؛ التوعية والدعوة؛ وتحقيق المواءمة مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بما في ذلك التكامل الإقليمي. ونظراً إلى الدور الاستباقي المتوقع أن تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التنسيق الاستراتيجي بصدد آلية التنسيق الإقليمية، ينبغي تعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر التوصية رقم ٤). وينبغي تعزيز آلية التنسيق الإقليمية عن طريق ما يلي:

- إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى، تمثل جميع الجهات صاحبة المصلحة على نحو ملائم، للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، بتوفير الإرشادات ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية (انظر التوصية رقم ٣)؛
- تحقيق مواءمة أكبر بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها واحتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٥)، وزيادة المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٦) وتعيين جهات تنسيق في المنظمات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية التي تشارك في زيادة التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات (انظر التوصية رقم ٧)؛
- تنفيذ "الاتفاق الجامع" وتفعيله بشكل كامل بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية، من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا، من جهة أخرى (انظر التوصية رقم ٨)؛
- مشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في آلية التنسيق الإقليمية لزيادة الاستفادة من الخبرة التقنية للآلية وتهيئة فرص لزيادة أوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٩)؛
- تعزيز الاتساق على المستوى دون الإقليمي برفع قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها الخمسة دون الإقليمية في أفريقيا؛ إنشاء آلية تنسيق دون إقليمية على نطاق المنظومة؛ وضمان مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على نحو وثيق في عمل آلية التنسيق الإقليمية (انظر التوصية رقم ١٠) وضمان أن تكون جميع

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، معتمدة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية (انظر التوصية رقم ١١).

ولما كانت الحكومات الأفريقية المتلقية للدعم هي الجهات الرئيسية المستفيدة، فينبغي أن تشارك في وضع وتنفيذ ورصد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على نحو أوثق وأكثر اتساقاً لتعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين ومراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة (انظر التوصية رقم ١٢).

وينبغي تعزيز قدرات وموارد فريقى المديرين الإقليميين في أفريقيا بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، على نحو يكفل سير عملهما بشكل فعال في سياق عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع من أجل تعزيز اتساق وتنسيق المنظومة على الصعيد القطري (انظر التوصية رقم ١٣).

وينبغي للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق مواءمة أفضل بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها القطرية في أفريقيا تحت رعاية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل منها من أجل تيسير البرمجة المشتركة، وإنشاء أطر مشتركة للرصد والتقييم، وتبسيط ترتيبات الإبلاغ على الصعيد القطري (انظر التوصية رقم ١٤). كما ينبغي لها أن تحقق مواءمة أفضل بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها القطرية مع دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها الإقليمية ودون الإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق (انظر التوصية رقم ١٥). وبما أن الافتقار إلى نهج مشترك للإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة يؤثر سلباً على استخدامه على المستوى القطري، فتدعو الحاجة إلى تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري لتنسيق نهج الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا (انظر التوصية رقم ١٦).

وينبغي للأمين العام أن يشرع، عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، في إجراء استعراض شامل بشأن تعبئة الموارد، وآليات التمويل وطرائق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الاستدامة المالية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا داخل نطاق آلية التنسيق الإقليمية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر التوصية رقم ١٧).

توصيات للنظر فيها من جانب الأجهزة التشريعية

التوصية رقم ١

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعو الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

لتقييم حالة التنفيذ، وتقدير الموارد، ورصد احتياجات التنفيذ والإبلاغ عنها وزيادة توضيح مهام تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة في كل منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

التوصية رقم ٤

ينبغي للجمعية العامة أن تعيد تأكيد دعمها لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأن تدعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير أخرى وذلك بتخصيص موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد لتمكينها من الاضطلاع بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي على نحو فعال بخصوص آلية التنسيق الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له.

التوصية رقم ١٦

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمية لديهم للتوصل إلى وضع نهج مشترك للإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

الصفحة	الفقرات	الفصل
٦	١١-١	أولاً - مقدمة
٦	٧-١	ألف - الهدف ومحوور الاهتمام
١٠	١١-٨	باء - معلومات أساسية
١٢	٣٦-١٢	ثانياً - تعزيز الاتساق على المستوى العالمي
١٣	١٦-١٣	ألف - مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا
١٤	١٨-١٧	باء - مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق
١٥	٢١-١٩	جيم - الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
١٥	٢٦-٢٢	دال - تعدد الولايات والأنشطة
١٧	٣٦-٢٧	هاء - تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات
		واو - تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له
٢٠	٣٦-٣٣	ثالثاً - تعزيز الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمية
٢٢	٩٧-٣٧	ألف - إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية
٢٤	٤٥-٤٢	باء - تعزيز دور التنسيق الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٥	٥٣-٤٦	جيم - تحقيق المواءمة بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وبين احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له
٢٨	٦٢-٥٤	دال - اعتماد تدابير أخرى لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها
٣١	٨٦-٦٣	هاء - تعزيز تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على المستوى دون الإقليمي
٣٨	٩٧-٨٧	رابعاً - تعزيز الاتساق على المستوى القطري
٤١	١٣٠-٩٨	ألف - تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين
٤٢	١٠٣-١٠٠	باء - تعزيز قدرات فريقي المديرين الإقليميين
٤٣	١٠٨-١٠٤	جيم - المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة
٤٥	١١٥-١٠٩	

- ٤٧ - دال - تعزيز الإدارة القائمة على النتائج ١١٦-١٢٢
- ٥٠ - هاء - تعزيز إمكانية التنبؤ بالمعونة وتمويلها ١٢٣-١٣٠

المرفقات

المرفق الأول

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630، مرفق)

٥٤

المرفق الثاني

آلية التنسيق الإقليمية - قائمة المنظمات المشاركة بحسب المجموعة

٥٧

المرفق الثالث

توزيع مسؤوليات التنسيق فيما بين أعضاء الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

٦٠

المرفق الرابع

مواءمة المجموعات المواضيعية التسع مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

٦١

المرفق الخامس

فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - هيكل الإدارة لعام ٢٠٠٨

٦٢

المرفق السادس

لمحة عامة عن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2009/5)

٦٣

أولاً - مقدمة

ألف - الهدف ومحور الاهتمام

١ - قامت وحدة التفتيش المشتركة، كجزء من برنامج عملها لعام ٢٠٠٨، وبناءً على اقتراح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بإجراء تقييم عنوانه "نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا".

٢ - والهدف من ذلك هو تقييم فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة بالاعتماد على الدروس المستخلصة ومشاطرتها وتحديد ممارسات التنسيق الفضلى ووسائل التعاون فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، على أساس الاستعراضات العديدة التي أجريت حتى الآن وتناولت مختلف جوانب القضية، من قبل الأمين العام، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة. ويركز هذا التقييم على القضايا الإنمائية، وبالذات على تلك الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

٣ - ويبحث التقييم مدى اتساق تعاون الحكومات المستفيدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين في العمل على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية من خلال آليات التنسيق القائمة. ولدى القيام بذلك، ينظر التقييم، في جملة أمور، في سير عمل آليات التنسيق القائمة على نطاق المنظومة وفعاليتها وكفاءتها، لا سيما آليات التنسيق الإقليمية^(١) التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظوماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، والقضايا ذات الصلة بنظام المنسق المقيم. ويعتبر التقييم أيضاً بمثابة معلومات محدثة لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"^(٢).

٤ - ووفقاً للمعايير الداخلية والمبادئ التوجيهية لوحدة التفتيش المشتركة وإجراءات عملها الداخلية، شملت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير استعراضاً أولياً، واستبيانات

(١) استخدمت مصطلحات مختلفة لهذه الآلية: اجتماعات التشاور الإقليمية، وآلية التشاور الإقليمية واجتماعات التنسيق الإقليمية. ولذلك، قررت الأمانة التنفيذية للجان الاقتصادية الإقليمية في اجتماعها المعقود في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن تستخدم باستمرار اسم آلية التنسيق الإقليمية.

(٢) JIU/REP/2005/8.

وجهت إلى المنظمات المشاركة، وإجراء مقابلات والقيام بتحليل متعمق. وعلى أساس ما ورد من إجابات على الاستبيانات، أجرى المفتشون مقابلات مع مسؤولين في منظمات مشاركة مختارة والتمسوا كذلك آراء ممثلي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولجنة الاتحاد الأفريقي، وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ولجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أجريت مناقشات مع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جنوب أفريقيا وزامبيا ونيجيريا. وروعت آراء ومعلومات الموظفين الرسميين الذين جرت مقابلتهم لدى وضع اللمسات الأخيرة على التوصيات الواردة في هذا التقرير، والتمست تعليقات المنظمات المشاركة والمسؤولين والممثلين الذين أجريت مقابلات معهم بشأن مشروع التقرير وأخذت في الاعتبار لدى وضع النص النهائي للتقرير.

٥ - ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير بعد التشاور بين المفتشين بحيث تخضع الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه لحكم الوحدة الجماعي .

٦ - ولتسهيل تناول هذا التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يتضمن المرفق الخامس جدولاً يبين ما إذا كان التقرير قد عرض على المنظمات المعنية لاتخاذ إجراءات بشأنه أو مجرد العلم به. ويعين الجدول التوصيات الخاصة بكل منظمة، ويحدد ما إذا كانت تتطلب قراراً من جانب الهيئة التشريعية أو هيئة إدارة المنظمة المعنية أو ما إذا كان يمكن أن يتخذ الرئيس التنفيذي إجراءً بشأنها.

٧ - ويود المفتشون الإعراب عن تقديرهم لجميع من ساعدوهم في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من شاركوا في إجراء المقابلات وتقاسموا بذلك طوعاً معارفهم وخبرتهم معهم.

باء - معلومات أساسية

٨ - لقد كانت أفريقيا منذ وقت طويل محط اهتمام منظومة الأمم المتحدة في ما تضطلع به من أنشطة تتعلق بالتنمية والتعاون التقني. وعقب بدء تشغيل برنامج العمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عام ١٩٨٦ - باعتباره أول برنامج تنفذه الأمم المتحدة على الإطلاق في منطقة محددة من العالم - وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أصبح برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ اعتماده في عام ٢٠٠١ من جانب الاتحاد الأفريقي الإطار الاستراتيجي الرئيسي الذي تركز منظومة

الأمم المتحدة جهودها داخله لتحقيق التنمية في أفريقيا^(٣). ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١/٦٣، يمثل برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الأكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا وكذلك لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية^(٤). ويكمله البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠٦ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإبراز مجالات التعاون الرئيسية بين المنظمتين^(٥). وعلاوة على ذلك، يقدم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٦)، وتوافق آراء مونثيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٨)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٩) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٠)، بين جهات أخرى، الإرشادات والإطار للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا.

٩ - وطلبت الجمعية العامة في القرار ٢٢٩/٦١ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، وإلى البلدان الأفريقية لدى قيامها بوضع مشاريع وبرامج في نطاق برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما طلبت إلى الأمين العام أن يشجع على زيادة اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة الداعم لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار المجموعات المواضيعية التسع التي وضعتها آلية التنسيق الإقليمية والتي تناسب إلى حد كبير أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وصرح الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق، في جملة أمور، بأن "من الحيوي زيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولتحسين فعالية تنسيق دعم الأمم المتحدة في إطار آلية التشاور الإقليمية، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير في مجال السياسات وإجراءات عاجلة على السواء. وعلى وجه

(٣) ترد شروط التزام الأمم المتحدة ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في قرار الجمعية العامة ٢/٥٧؛ انظر أيضاً القرار ٢/٥٧.

(٤) الفقرة ٤.

(٥) A/61/360، وانظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦١.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٧) A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) A/CONF.199/20، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتان ٦٨ و ١٧٠.

(١٠) A/CONF.191/11.

الخصوص، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكسب من التعاون الفعال والمتسق لمختلف الوكالات المشاركة في وضع برامج ومشاريع متكاملة في مجالات الزراعة والهياكل الأساسية والاتصال والبيئة^(١١).

١٠ - على أن تزايد عدد الوكالات العاملة في أفريقيا وتعدد لجان ومجموعات التنسيق والتوجيه والعمل فضلاً عن الأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة التي تدعم التنمية في أفريقيا، يفرضان أكثر فأكثر تحديات جديدة على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعملها في القارة الأفريقية. بمزيد من التنسيق والكفاءة والوضوح والاتساق لتحقيق نتائج قصوى مع القيام في الوقت ذاته بالحفاظ على الأهداف الرئيسية والملكية والقيادة الوطنيتين في أفريقيا وتعزيزها.

١١ - ومن الأساسي بالفعل زيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على جميع المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. ومع أن ليس هناك عملياً أي فرق بمعنى الكلمة بين المستويات المختلفة وأن العلاقات الوثيقة قائمة، إلا أن هذا التقرير قد وضع عمداً في ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول قضايا الاتساق على المستوي العالمي (الفصل الثاني) والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي (الفصل الثالث) والمستوي القطري (الفصل الرابع) للتصدي لموضوع معقد بطريقة منظمة ومناسبة للقارئ. وقد أوليت العناية الواجبة للروابط القائمة بين المستويات المختلفة ويرد بيانها في كل فصل داخل السياق ذي الصلة.

ثانياً - تعزيز الاتساق على المستوى العالمي

١٢ - يشكل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بما في ذلك اللجان الثلاث الرفيعة المستوى التابعة له (اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا اللذين أنشئا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الهيئات الرئيسية المكلفة بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

(١١) E/AC.51/2007/4، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، الفقرات ٨٧-٨٩.

إلى أفريقيا على المستوى العالمي^(١٢). على أن المفتشين قد عينوا أوجه قصور في زيادة التنسيق والتآزر بين هذه الكيانات.

ألف - مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا

١٣ - تتمثل مهمة مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقي، الذي أنشئ في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣، في تعزيز الدعم الدولي لتحقيق التنمية والأمن في أفريقيا من خلال أعمال الدعوة والتحليل التي يضطلع بها؛ مساعدة الأمين العام في تحسين اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا؛ وتيسير المداورات الحكومية الدولية بشأن أفريقيا على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٤ - وللتقارير التي يقدمها مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا إلى الأمين العام والأعمال التي يضطلع بها دعماً لأفريقيا جوانب متعددة. ويتولى المكتب، في جملة أمور أخرى، القيادة في إعداد التقارير، وتنظيم واستضافة اجتماعات الخبراء وحلقات العمل ويشارك في سائر أنشطة الدعوة. كما أنه يدعو فرقة عاملة مشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية إلى الانعقاد لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

١٥ - وعلى أساس الولاية المخولة له وخبرته في مجال الدعوة، يمثل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا الجهة المنسقة للمجموعة المعنية بالدعوة والاتصالات، وهي واحدة من المجموعات المواضيعية التسع التي أنشئت في إطار آلية التنسيق الإقليمية لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن بين الأعضاء الآخرين في المجموعة إدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتمثل الأهداف الرئيسية في التشجيع على زيادة فهم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد العالمي، وبناء الدعم لصالح برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بين الأفارقة والمجتمع الدولي وتعزيز عمل الأمم المتحدة الداعم لبرنامج الشراكة.

١٦ - ورغم سلامة التعاون بين مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام، فقد أدرك المفتشون أن تقسيم العمل والمسؤوليات بين هذه الكيانات لا يتسم دائماً بالوضوح في الواقع العملي. ومع أن عمل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا لدعم أفريقيا مركز على الصعيد العالمي وأن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(١٢) رغم تعدد الهيئات والكيانات واللجان والأفرقة العاملة والأفرقة التوجيهية والعاملات التي تهتم بتيسير الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، سيركز التقييم على الكيانات والهيئات المشار إليها أعلاه.

لدعم أفريقيا مركز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إلا أنه يصعب أحياناً فصل المسؤوليات بوضوح في الواقع العملي، وهو ما قد يسفر عن حدوث تداخل وازدواج في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد المفتشون أن تدفق المعلومات بين مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا/إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمر أساسي ويمكن تحسينه باعتبار أنه مفيد للجميع، ذلك أن مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام يعتمدان على المعلومات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية للقيام بأعمالهما المتعلقة بالدعوة، في حين تستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من عمل الدعوة الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام، وهو ما يزيد من وضوح عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية ويضعف الدعم المقدم لهما.

باء - مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق

١٧ - إن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق هو آلية التنسيق الوحيدة القائمة على نطاق المنظومة. وهو يتألف من الرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويجتمع مرتين في السنة برئاسة الأمين العام. ويتولى المجلس زيادة دعم التنسيق والاتساق بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الأساسية والإدارية. وتدعمه ثلاث لجان رفيعة المستوى هي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى المكلفة بتعزيز اتساق السياسة العامة على المستوى العالمي، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي تدعم تنسيق الممارسات التجارية على مستوى المنظومة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعزز المراقبة المتسقة والفعالة وتقديم الإرشادات والمعلومات المتعلقة ببناء القدرات بصدد الجوانب التنفيذية التي تتم على الصعيد القطري.

١٨ - ويسهم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق إسهاماً كبيراً في تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بما في ذلك عن طريق عمله بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية والبيئة، والتقرير ذي الصلة الذي يقدمه رؤساء هذا الفريق، وتنسيق الممارسات التجارية، وعمل المجلس بشأن قضايا محددة، مثل تغير المناخ والأزمات الغذائية. وبتوحيد أداء نصف عدد البرامج النموذجية الثمانية التي تنفذ في أفريقيا (الرأس الأخضر، موزمبيق، رواندا وتترانيا) وارتفاع نسبة البلدان النامية في أفريقيا مقارنة بمناطق أخرى (يقع ثلثا أقل البلدان نمواً في أفريقيا) تستفيد أفريقيا أيضاً، بالإضافة إلى ذلك، من عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية على الصعيد القطري.

جيم - الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

١٩ - يضم الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي أنشأه الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قادة المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحديد الخطوات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أفريقيا. ويتولى الأمين العام رئاسة الفريق الذي يتألف من رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ورئيس المفوضية الأوروبية، والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، ورئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي.

٢٠ - وتتمثل أهداف الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في تعزيز آليات التنفيذ الدولية في خمسة مجالات هي الصحة، والتعليم، والزراعة والأمن الغذائي، والهياكل الأساسية، ونظم الإحصاءات؛ تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة؛ وتعزيز التنسيق على المستوى القطري. ويدعمه الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي يتألف من ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات أخرى رئيسية ومتعددة الأطراف ويرأسه نائب الأمين العام. ويقدم الفريق العامل يد المعونة إلى الحكومات الأفريقية، ويقوم بإعداد خطط عمل لتحقيق أهداف الفريق التوجيهي، ويحشد وينسق جهود المؤسسات الممثلة.

٢١ - وأنشأ الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا سبع مجموعات مواضيعية تقنية^(١٣). ويُتوقع أن تقوم خمس منها بوضع خطط عمل يمكن تنفيذها لدعم تنفيذ توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ويُنسق عمل هذه المجموعات الخمس من جانب منظمات تُحول كل منها بولاية رئيسية^(١٤).

دال - تعدد الولايات والأنشطة

٢٢ - تضم منظومة الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٣ وكالة متخصصة ومنظمة ذات صلة، و ١٢ صندوقاً وبرنامجاً وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و ١٧ إدارة ومكتباً تابعاً للأمانة، وخمس لجان إقليمية، وخمس معاهد بحوث وتدريب ومجموعة كبيرة من الهياكل الإقليمية والقطرية^(١٥). ومع أن لكل كيان أجهزة إدارة مختلفة بعضوية متنوعة، وولاية محددة ومجال أنشطة محدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلاً وازدواجاً في العمل بينها. وعلى نحو

(١٣) انظر المرفق الثالث بهذا التقرير.

(١٤) انظر http://www.mdgafrica.org/working_group.html.

(١٥) انظر A/61/583، المرفق الخامس.

ما صرح بذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يقوم أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة بأعمال في بعض القطاعات مثل المياه والطاقة وتنافس هذه الوكالات على موارد محدودة دون أن يكون هناك إطار تعاوني واضح. ويهتم أكثر من ٣٠ وكالة وبرنامج تابع للأمم المتحدة بإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ولدى وكالات عديدة اهتمام مشروع بقضايا محددة، مثل المشردون داخلياً، ولكن لا يقوم أي منها بدور قيادي واضح^(١٦).

٢٣ - ويثير تزايد عدد المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف العاملة في أفريقيا، وبخاصة انتشار الولايات، مشكلة فيما يتعلق باتساق دعم الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وقامت الأمانة، لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة، بإنشاء سجل إلكتروني للولاية^(١٧) يتضمن قائمةً بالولايات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١٨). ووفقاً لهذا السجل، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٦ ١ ولاية فعالة بشأن أفريقيا اعتباراً من عام ٢٠٠٦، واعتمدت الجمعية العامة ٩٩٦ من هذه الولايات^(١٩). وبما أن هذا السجل لم يُحدّث، فقد اعتمدت عدة ولايات إضافية لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بدعم الأمم المتحدة لأفريقيا، منها على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة ٢٢٩/٦١ و ٢٩٦/٦١ و ١/٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أجهزة إدارة المنظمات، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولايات إضافية لها.

٢٤ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام المعنون "إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات"، يمكن أن تسفر الحالة الراهنة عن زيادة طلبات تقديم التقارير؛ حدوث تداخل بين الأجهزة وداخلها؛ وإيجاد هيكل تنفيذي ينقصه الاتساق ويعيبه الازدواج؛ والفجوة القائمة بين الولايات والموارد^(٢٠).

(١٦) المرجع ذاته، الفقرة ١٠.

(١٧) إن سجل الولايات متاح مع الإرشادات اللازمة للمستخدمين على الموقع www.un.org/mandatereview/index.html.

(١٨) انظر A/60/733، الفقرات ٩-١٥.

(١٩) انظر الحاشية رقم ١٧ أعلاه.

(٢٠) انظر A/60/733، الموجز.

٢٥ - ولاحظ المفتشون أثناء اجتماعاتهم ومناقشاتهم أن كثيرين من الموظفين الرئيسيين الذين أجريت مقابلات معهم في المقر والميدان يشاطرون أيضاً هذه الشواغل^(٢١). وفي حين أن عدداً من الوكالات يستعرض بالفعل، بانتظام، الدعم الذي تقدمه لمبادرات أفريقيا، مثل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلا تقوم منظمات أخرى كثيرة بأعمال الاستعراض هذه. ولذلك يقترح المفتشون ضرورة استعراض جميع الولايات ذات الصلة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا لتقييم حالة التنفيذ لديها وتقدير الموارد، ورصد المتطلبات والإبلاغ عنها، لزيادة توضيح تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين هيئاتها المختلفة، فضلاً عن مواكبة الاحتياجات والأولويات الراهنة للبلدان المستفيدة. وينبغي مراعاة الاقتراحات والإرشادات الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه بشأن إمكانية استعراض ولاية البرامج الداعمة لتنمية أفريقيا، حسب الاقتضاء^(٢٢).

٢٦ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

التوصية رقم ١

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعو الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا لتقييم حالة التنفيذ، وتقدير الموارد، ورصد احتياجات التنفيذ والإبلاغ عنها وزيادة توضيح مهام تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة لكل منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

هاء - تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات

٢٧ - نظراً إلى ارتفاع عدد المنظمات التابعة للأمم المتحدة وبيروقراطيتها المعقدة، أنشئ عدد من اللجان المشتركة بين الوكالات، والأفرقة التوجيهية، والأفرقة العاملة والمبادرات لتعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكما وردت الإشارة إلى ذلك

(٢١) انظر E/AC.51/2009/2، الفقرات ٤١-٤٣ ومراجعة حسابات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢٢) A/60/733، الفقرات ٨١-٨٧.

أعلاه، فإن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والفريقين المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من الهيئات والأفرقة المهمة التي يتصل عملها بدعم أفريقيا. ولكن هناك مجموعة كبيرة من الهيئات والأفرقة الأخرى المشتركة بين الوكالات لتيسير اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى أفريقيا داخل إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب^(٢٣) فضلاً عن مبادرات أخرى رئيسية كتلك القائمة في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية^(٢٤)، وسلامة النقل الجوي^(٢٥)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية^(٢٦) والنقل البحري التي تفيد أيضاً كأدوات لتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجالات كل منها.

٢٨ - ورغم التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات إلى حد ما عبر قنوات ووسائل مختلفة بين الكيانات المكلفة بالمضي قدماً في تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، فإن ذلك بعيد كل البعد عن المستوى الأمثل في نظر المفتشين. فعلى سبيل المثال، كانت المعلومات المتاحة في أمانة آلية التنسيق الإقليمية الموجودة في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس عمل الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وفريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا، محدودة على الأرجح، والعكس بالعكس. والحالة مماثلة بالنسبة لمبادرات رئيسية وضعتها عدة وكالات لتنمية أفريقيا. وتنعكس الحاجة أيضاً إلى زيادة الاتصال وتقاسم المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة في البيان التالي لأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق "... يجب أن يستفيد الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنيين [بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا] على أفضل وجه من المجموعة الكبيرة من الأعمال التحليلية التي جرى الاضطلاع بها بالفعل بشأن أفريقيا"^(٢٧).

(٢٣) أعدت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى قائمة بالمجموعات العاملة واللجان والآليات المشتركة بين الوكالات.

(٢٤) انظر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج الشراكة التابع له.

(٢٥) انظر على سبيل المثال Development Forum on Maximizing Civil Aviation's Economic Contribution by Providing Safe, Secure and Sustainable Air Transport in African Skies, April 2007، الذي استضافه الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع المنظمة الدولية للطيران المدني والبنك الدولي وفريق عمل النقل الجوي.

(٢٦) انظر على سبيل المثال مبادرة "وصل أفريقيا" التي يولي لها الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي ضمن مؤسسات أخرى اهتماماً كبيراً.

(٢٧) CEB/2007/2، الفقرة ٣١.

٢٩ - وللتفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات أهمية بالغة في رأي المفتشين بسبب تداخل ولايات ومجالات أنشطة مختلف اللجان المشتركة بين الوكالات والأفرقة التوجيهية والأفرقة العاملة والمبادرات إلى حد ما. وهذه هي على سبيل المثال حالة الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلية التنسيق الإقليمية، إذ تبين مقارنة المجموعات المواضيعية التقنية الخمس التي أنشأها الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في إطار الهدف ١ مع المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية أن القضايا المتعلقة بأربع من المجموعات المواضيعية الخمس (الصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية وتيسير التجارة، والزراعة والأمن الغذائي) يتناولها أيضاً عدد من المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية^(٢٨). وبالمثل، تتناول المجموعة المواضيعية التقنية ”العمل على المستوى القطري“ التي أنشأها الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في إطار الهدف ٣ قضايا تولى لها أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اهتماماً كبيراً.

٣٠ - وأثيرت كذلك مسألة احتمال تداخل وازدواج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والفريقين التوجيهي والعامل المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في الاستعراض السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذي أعده أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وأشاروا فيه إلى أن ”الأمين العام شدد على ألا يكون عمل الفريقين تكراراً لعمل آليات التنسيق القائمة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بل أن يركز على سد الفجوات في التعاون التنفيذي اليومي بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية“^(٢٩). وأبدت هذه الشواغل أيضاً أثناء الاجتماعات التي عقدها المفتشون مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وأمانة المجلس.

٣١ - وتدعو الحاجة بشدة في رأي المفتشين إلى القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له لمنع وتقليل ازدواج العمل والتداخل وعدم الفعالية في استخدام الموارد فضلاً عن تيسير أوجه التآزر. فزيادة التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى أمر أساسي بوجه خاص بين أطر وآليات التنسيق الرئيسية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. كما تدعو الحاجة إلى تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات بين إدارات

(٢٨) انظر المرفقين الثاني والثالث بهذا التقرير.

(٢٩) E/2008/58، الفقرة ١٧.

ومكاتب الأمم المتحدة التي تهتم اهتماماً كبيراً بدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، مثل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي وضعت مبادرات رئيسية في مجالات مواضيعية محددة دعماً لتنمية أفريقيا. ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدون استباقي أكبر وتيسير زيادة الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى وذلك بتوفير منصات ومحافل للمناقشة وتبادل المعلومات.

٣٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

التوصية رقم ٢

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى بين المنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، وذلك لمنع وتقليل ازدواج العمل والتداخل وعدم الفعالية في استخدام الموارد، فضلاً عن تيسير أوجه التآزر.

واو - تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

٣٣ - لقد لوحظ أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ليست جميعها منظمات تدعم باستمرار عملية التنسيق والتكامل على نطاق المنظومة لأسباب مختلفة، منها الخوف من فقدان الاستقلال التنفيذي أو المالي أو المؤسسي، وكذلك لأسباب تتعلق بسمعتها، وتعترف هذه المنظمات مع ذلك بالحاجة إلى تحقيق التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة. واعترافها بذلك يقوم على التفاهم بأن استقلالها مكفول باعتبار أنه يستند إلى مجموعة من الولايات المؤسسية والمسؤوليات المختلفة والفوارق والنهج الهيكلية.

٣٤ - ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بأمر من بينها المناقشات التي

يجريها والورقات التحليلية التي يعدها وعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذ على الصعيد القطري. وبوجه خاص، يتيح مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق محفلاً لمناقشة قضايا الاتساق على أعلى المستويات ويضم أعضاءً من مختلف آليات التنسيق دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بما في ذلك الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنيان بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية والرؤساء التنفيذيون للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الذين وضعوا مبادرات رئيسية في مجالات مواضيعية محددة لتحقيق التنمية في أفريقيا. ومع ذلك، ورغم التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الذي عقد في غريني في تموز/يوليه ٢٠٠٥ ومفاده أن القضايا ذات الأولوية التي ستتطلب مشاركة اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في المستقبل ستكون دعم المنظومة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لم ترد هذه القضية في جدول أعمال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ولا في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق إلى أن تولاهما المجلس في دورته المعقودة في خريف عام ٢٠٠٧. وأتاحت المناقشات التي دارت أثناء هذه الدورة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "دعم التنمية الأفريقية" فرصة لحصول أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على معلومات بشأن عمل الفريقين المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية ومبادرات أخرى رئيسية، وجرت مناقشة القضايا الشاملة وقضايا الاتساق ذات الصلة بالأنشطة التي تنفذ على جميع المستويات^(٣٠). ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على ما يمكن أن يقدمه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق من مساهمة المناقشة التي أجريت في إطار المجلس عام ٢٠٠٨ بشأن قضايا تتعلق بالأزمة الغذائية في أفريقيا.

٣٥ - ولما كان مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق يقوم بدور فريد بوصفه آلية التنسيق الوحيدة القائمة على نطاق المنظومة، فهو يتمتع، في رأي المفتشين، بمركز مميز للقيام بدور استباقي وموضوعي بدرجة أكبر فيما يتعلق بتعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. فتقوية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بمنحه ولاية موسعة لدعم التكامل والاتساق في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة هي الطريقة الوحيدة لتوفير محفل يضم جميع الجهات الفاعلة صاحبة المصلحة على أعلى مستويات التنظيم بشكل منتظم ومتسق. ومن الخطوات الهامة لتحقيق ذلك إدراج مسألة الدعم المقدم إلى أفريقيا كبنء دائم في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق و جدول أعمال

(٣٠) انظر CEB/2007/2، الفقرات ٢٩-٣٢.

الأجهزة الثلاثة الرئيسية التابعة له. وحظيت هذه الفكرة بتأييد كبير أثناء المناقشات التي أجراها المفتشون مع المسؤولين والممثلين في المقر والميدان على السواء. وبما أنه تم إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هياكل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، فإن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق مصلحة كبرى أيضاً في تعزيز الاتساق والتنسيق على المستوى القطري.

٣٦ - ولهذا الأسباب، يرى المفتشون أنه ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، أن يدرج مسألة الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، كبنء دائم في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وذلك لتوفير محفل لمناقشة قضايا تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على أعلى المستويات التنظيمية بشكل منظم.

ثالثاً - تعزيز الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمية

٣٧ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ الذي دعا إلى عقد اجتماعات تشاور إقليمية بصورة منتظمة بين منظمات الأمم المتحدة، عقد أول اجتماع تشاور من هذا النوع بشأن أفريقيا في نيروبي، في آذار/مارس ١٩٩٩. وخلال اجتماع التشاور الإقليمي الرابع الذي عقد عام ٢٠٠٢، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢ و ٧/٥٧ اللذين طلبا أن يكون برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الذي ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، تركيز جهودهما داخله لتنمية أفريقيا، تم إنشاء خمس مجموعات مواضيعية لزيادة الاستجابة لأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وارتفع عدد المجموعات لاحقاً من خمس إلى سبع في عام ٢٠٠٤ وإلى تسع في عام ٢٠٠٦ وتعكس عشرة من المجموعات الفرعية أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٣١).

٣٨ - وتتيح اجتماعات التشاور الإقليمية (التي أعيدت تسميتها الآن باسم آلية التنسيق الإقليمية)^(٣٢) إطاراً وآلية لتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة بين المنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لدى تنفيذ برامج عملها في أفريقيا. وتُدعى آلية التنسيق

(٣١) انظر المرفق الثاني بهذا التقرير.

(٣٢) انظر الحاشية رقم ١.

الإقليمية، المنظمة حول تسع مجموعات مواضيعية^(٣٣)، إلى الانعقاد من جانب وكالة مكلفة في منظومة الأمم المتحدة ويشترك الاتحاد الأفريقي في رئاستها. ويعقد منسقو وأعضاء المجموعات مع الشركاء الدوليين والأفريقيين اجتماعات تشاور سنوية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا برئاسة نائب الأمين العام ويشترك الاتحاد الأفريقي في رئاستها بتوفير محفل للمناقشات وباستعراض الأنشطة ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها. ويُقدم الدعم الإداري والتنظيمي والمؤسسي من جانب أمانة آلية التنسيق الإقليمية التي مقرها اللجنة الاقتصادية الأفريقية ومن جانب الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ترأس المجموعات والمجموعات الفرعية.

٣٩ - وقد خضعت آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها لعدة استعراضات أجرتها كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الأمانة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووحدة التفتيش المشتركة^(٣٤)، وخبراء استشاريون من الخارج من أجل تحديد واقتراح تدابير لتعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. وبفضل تنفيذ التوصيات المقدمة تنفيذاً جزئياً، يمكن ملاحظة إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بزيادة فعالية آلية التنسيق الإقليمية. من حيث تعزيز القيادة وإعادة تحديد مركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها المنسق الاستراتيجي لآلية التنسيق الإقليمية؛ زيادة التفاعل داخل المجموعات وفيما بينها؛ ووضع خطط عمل لبعض المجموعات. هذا علاوة على زيادة مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الأفريقي، أمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مصرف التنمية الأفريقي) والمنظمات دون الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) في عملية آلية التنسيق الإقليمية.

٤٠ - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات وقيود كبيرة على نحو ما تم تحديدها أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدها آلية التنسيق الإقليمية^(٣٥) وعلى نحو ما أشار المفتشون إليها. وتشهد الحاجة بصفة خاصة إلى زيادة الالتزام والقيادة؛ زيادة المساءلة؛ تعزيز التنسيق والتعاون؛ زيادة تعبئة الموارد وبناء القدرات؛ إجراء عمليات الرصد والتقييم بمزيد من الانتظام؛ وزيادة الاتصال والتوعية والدعوة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى الإشراف على أنشطة آلية

(٣٣) انظر المرفق الثاني بهذا التقرير. إن المجالات المواضيعية للمجموعات التسع هي: تنمية الهياكل الأساسية والمياه والإصحاح والطاقة والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ الحوكمة؛ السلم والأمن؛ الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ البيئة والسكان والتحضير؛ التنمية الاجتماعية والبشرية؛ العلم والتكنولوجيا؛ الدعوة والاتصالات.

(٣٤) JIU/REP/2005/8.

(٣٥) انظر ECA/NRID/RCM/7/2، ECA/NRID/RCM8/2007/1 و ECA/NRID/08/27.

التنسيق الإقليمية وإلى زيادة مواومة أنشطة نظام المجموعات داخل إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ تعميم مراعاة قضايا شاملة مثل نوع الجنس والصحة والثقافة في عمل آلية التنسيق الإقليمية؛ ومعالجة قضايا التكامل الإقليمي.

٤١ - وقدمت توصيات عديدة أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدها آلية التنسيق الإقليمية للتغلب على هذه التحديات وأوجه القصور بفعالية وكفاءة إذ إنها تعوق سير عمل آلية التنسيق الإقليمية، ولكن كثيراً منها لم ينفذ أو لم ينفذ بالكامل بعد. وبالاعتماد على الملاحظات والتوصيات المقدمة في الاستعراضات المتاحة بشأن آلية التنسيق الإقليمية، ركز المفتشون على قضايا مختارة تتسم في نظرهم بأهمية بالغة لتعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

ألف - إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية

٤٢ - لقد كان إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى من بين مقترحات تعزيز آلية التنسيق الإقليمية. وتتألف هذه اللجنة من ممثلي المجموعات، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، وتوفير الإرشادات، ومتابعة القرارات وتنفيذ التوصيات المتعلقة بآلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. واعتمدت التوصية بإنشاء هذه اللجنة التوجيهية، رسمياً، أثناء انعقاد اجتماع المشاور الثامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.^(٣٦)

٤٣ - وعلم المفتشون ببدء إجراء مشاورات بشأن إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية وبأن من المنتظر أن يتم إنشاؤها خلال عام ٢٠٠٩. ومع الاعتراف عموماً بالحاجة إلى إنشاء لجنة كهذه من جانب غالبية أعضاء آلية التنسيق الإقليمية والجهات الفاعلة التابعة لها^(٣٧)، فقد تفاوتت الآراء بشأن مواصفاتها المحددة. وفي رأي المفتشين أنه ينبغي تنفيذ الاقتراح بإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى كهذه على أساس الأولوية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال كل منظمة تشارك في آلية التنسيق الإقليمية وعلى أساس تمثيل جميع الأعضاء بشكل مناسب، مع مراعاة الدور الرئيسي للجهات الأفريقية صاحبة المصلحة. ويمكن أن يتولى رئاسة اللجنة التوجيهية نائب الأمين العام (الذي يرأس حالياً أيضاً

(٣٦) ECA/NRID/RCM8/2007/1، ص ٦.

(٣٧) ECA/NRID/08/27، الفقرة ٨٢ (أ).

اجتماعات التشاور السنوية لآلية التنسيق الإقليمية والفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا) وأن يشارك في رئاستها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وينبغي للجنة التوجيهية أيضاً أن تتابع وتنسق عملها عن كثب مع اللجان التقنية المتخصصة الـ ١٤ (الهيئات الوزارية الأفريقية) التابعة للاتحاد الأفريقي، التي اعترفت بها رسمياً رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في دورة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤٤ - وفي رأي المفتشين، يجب أن تشمل اختصاصات اللجنة التوجيهية لآلية التنسيق الإقليمية لا فحسب المسؤولية عن متابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها، بل وكذلك القيام بدور توجيهي وإشرافي عام. وبهذه الصفة، يمكن للجنة أن تفوض قدرًا من السلطة وبعض المهام إلى منسقي المجموعات، وغيرهم من الأعضاء، أو إلى أمانة آلية التنسيق الإقليمية، وهو ما قد يسفر عن تحسين وتوضيح توزيع المسؤوليات داخل آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها وجعلها من ثم أكثر فعالية وكفاءة.

٤٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٣

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان إنشاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المقترحة للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية وتوفير الإرشادات ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية وتشغيلها بالكامل بحلول عام ٢٠١٠

باء - تعزيز دور التنسيق الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٦ - تتمثل ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل فيما بين الأقاليم، وتعزيز التعاون الدولي لتنمية أفريقيا. ولا بد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لدى تنفيذها لولايتها، من أخذ حالة وأولويات أفريقيا الراهنة في الاعتبار حيث تم تحديدها بإنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء المرتبطة بها. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ضمن الأنشطة العديدة التي تنفذها، الدعم إلى آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها من خلال أمانة آلية التنسيق الإقليمية.

٤٧ - وبناء على توصية قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في استعراض سابق بشأن تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٣٨)، أوصي في اجتماع التشاور السنوي السابع لآلية التنسيق الإقليمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بأنه ينبغي "أن تتحول اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مجرد جهة تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية إلى جهة تتولى التنسيق الاستراتيجي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، ستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وظيفة الأمانة لتنسيق أنشطة جميع المجموعات بالحصول على المساعدة البشرية والمالية من الوكالات والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة"^(٣٩).

٤٨ - وعملاً بهذه التوصية، عززت شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأنشئت أمانة آلية التنسيق الإقليمية، كجزء من شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي، في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وإلى جانب إعداد وتنظيم اجتماعات التشاور السنوية وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية، تقدم شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي وأمانة آلية التنسيق الإقليمية مجموعة كبيرة من الدعم الإداري والتنظيمي والمؤسسي إلى آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها. وتقوم أمانة آلية التنسيق الإقليمية بمهام مركز التنسيق لتقاسم المعلومات بشأن عمل كل مجموعة وجدول اجتماعاتها والقرارات التي تتخذها، وتتابع القرارات والتوصيات التي تتخذ أثناء اجتماعات التشاور السنوية. كما أنها تساعد في الاضطلاع بأنشطة التوعية والدعوة ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية. ومن بين المبادرات الأخرى التي تتخذها الأمانة إعداد خطط عمل نموذجية لمدة ثلاث سنوات لصالح المجموعات وصرف الأموال اللازمة لها وبدء تطبيق منهاج إدارة المعارف، بما في ذلك توفير منصة لإجراء المناقشات عبر الانترنت وتيسير وتعزيز تقاسم المعارف والتعاون بين المجموعات.

٤٩ - ومن المتوقع أن يؤدي هذا الدور الاستباقي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمنسق استراتيجي فعال لآلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها إلى إعادة تنشيط الآلية وتعزيزها. على أنه لا تزال هناك تحديات وأوجه قصور عديدة. من ذلك مثلاً تخلف

(٣٨) JIU/REP2005/8، التوصية رقم ٧.

(٣٩) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، توصيات اجتماع التشاور الإقليمي السابع لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ص ٢، المتاحة على الموقع http://www.uneca.org/nepad/RCM8?ECA_Nepad_Recom_Sep14%20pdf

عملية تقاسم المعلومات والاتصال فيما بين المجموعات بشأن عملها والوفاء بالجدول الزمني عن التوقعات، شأنها شأن اعتماد خطط العمل لكل مجموعة. وفي هذا الصدد، هناك قضيتان ينبغي معالجتهما في نظر المفتشين، هما ضرورة التشديد على أنه يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدور تنسيقي، ولكن ليس بدور تنفيذي، وتخصيص موارد كافية تكفل اضطلاعها بالفعل بدور المنسق الاستراتيجي.

٥٠ - وأثيرت كذلك قضية تخصيص موارد كافية من جانب العديد من المشاركين والجهات صاحبة المصلحة في آلية التنسيق الإقليمية أثناء المناقشات والاجتماعات التي عقدها المفتشون. فعلى سبيل المثال، أشير إلى أن قيام موظف للاتصال الصحفي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم تقارير دورية عن إنجازات ونجاحات وتحديات عمل آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، من شأنه أن يُيسر ويعزز إلى حد كبير أنشطة التوعية والدعوة في كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقر الأمم المتحدة. وسيعود ذلك بدوره بفائدة أيضاً على أنشطة بناء القدرات وتعبئة الموارد. واعترف أيضاً تقرير حديث صدر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالحاجة إلى تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى آلية التنسيق الإقليمية إذ نص على ما يلي: "تبدو قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم آلية التنسيق الإقليمية محدودة بوجود خمسة موظفين لديها وميزانية تعادل ٠,٠٣ في المائة من إجمالي نفقات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وستكون هذه القدرة غير كافية إلى حد كبير إذا ما سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاضطلاع بدور استباقي أكبر في تيسير تنسيق المجموعات وتحقيق التفاعل فيما بينها"^(٤٠).

٥١ - ويشاطر المفتشون هذه الآراء ويؤيدون موقف الأمين العام كما ورد في التقرير الذي قدمه في عام ٢٠٠٨ عن احتياجات التنمية في أفريقيا إذ صرح بأنه ينبغي تزويد المجموعات التابعة لآلية [التنسيق الإقليمية]. بموارد مخصصة كافية لضمان التنسيق الفعال والحد الأقصى من الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز أمانة آلية التشاور الإقليمية الموجودة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان أن تكون قادرة بالفعل على تنفيذ دورها في مجال التنسيق الاستراتيجي^(٤١).

٥٢ - ومع ترحيب المفتشين بقرار الجمعية العامة الحديث ٢٦٠/٦٣ وبالحضوات الأولية التي اتخذها الأمين العام، فإنهم يتوقعون أن يتبع ذلك اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز اللجنة الاقتصادية

(٤٠) E/AC.51/2009/2، الفقرة ٢٠.

(٤١) A/63/130، الفقرة ٧٦.

لأفريقيا، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، لتمكينها من الاضطلاع بالفعل بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي فيما يتعلق بآلية التنسيق الإقليمية، تحت إرشاد اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المقترح إنشاؤها وأعضاء آلية التنسيق الإقليمية.

٥٣ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٤

ينبغي للجمعية العام أن تعيد تأكيد دعمها لتعزيز قدرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأن تدعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير أخرى بتخصيص موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، لتمكينها من الاضطلاع بالفعل بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي فيما يتعلق بآلية التنسيق الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له.

جيم - تحقيق الموازنة بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وبين احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

٥٤ - أصبحت آلية التنسيق الإقليمية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ الآلية الرئيسية التي تنسق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع المجموعات المواضيعية التسع التابعة لها والتي تغطي مجالات برنامج الشراكة ذات الأولوية. ومنذ اعتماد إعلان مابوتو في عام ٢٠٠٣ بشأن إدماج برنامج الشراكة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي^(٤٢)، يعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا أولويات الاتحاد الأفريقي^(٤٣).

(٤٢) تم التسليم في بادئ الأمر بالحاجة إلى إدماج برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي من جانب رؤساء الدول الأفريقية في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقية التي عقدت في مابوتو في ٢٠٠٣ (إعلان مابوتو) وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر قمة لجنة التنفيذ الثامن عشر الذي عقده رؤساء دول وحكومات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الجزائر العاصمة، الجزائر، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ وفي الدورة العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٨. الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(٤٣) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦١.

٥٥ - واستجابة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤٤)، وقع الرؤساء التنفيذيون في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على إعلان عنوانه "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي"^(٤٥). والهدف من هذا الإطار الشامل والمتطور هو توضيح مجالات وأشكال وحجم استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الاتحاد الأفريقي من القدرات، بما في ذلك إدماج برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

٥٦ - ومن أجل تحقيق مواءمة أكبر بين الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، قدمت التوصيات الأربع التالية أثناء انعقاد اجتماع التشاور الثامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧:

(أ) إن "إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي" عبارة عن وثيقة متطورة ينبغي زيادة تطويرها لتكون بمثابة إطار التنسيق الشامل لاتفاقات التعاون والاتفاقات الثنائية القائمة بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويجب أن تشكل الأساس لما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن توفر القيادة فيما يتعلق بزيادة تطوير البرنامج وتنفيذه لضمان تلبية الاحتياجات ذات الأولوية في جميع الإدارات التابعة لها على نحو كاف؛

(ج) ينبغي تعزيز آلية التنسيق الداخلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الروابط القائمة بين إدارتها وضمان الاستفادة من الدعم المقدم في إطار البرنامج على أمثل نحو؛

(د) ينبغي دعوة مصرف التنمية الأفريقي إلى تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج^(٤٦).

٥٧ - ولتابعة هذه التوصيات، بدأت عملية تشاور فعلية شملت عقد اجتماع استعراضي شامل في آذار/مارس ٢٠٠٨ بين أعضاء آلية التنسيق الإقليمية وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي لمناقشة زيادة تطوير وتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بصفتها قائدة البرنامج، بعرض الاحتياجات والأولويات التي

(٤٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتين ٦٨ و ١٧٠.

(٤٥) A/61/630، المرفق، الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير.

(٤٦) ECA/NRID/RCM8/2007/1، ص ١٠.

حددتها الإدارات المختلفة التابعة لها، في شكل مصفوفة، لتتظّر فيها المنظمات والوكالات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية. ومن المقرر القيام، بالتشاور مع هذه المنظمات، بإعداد وثيقة ختامية وإرفاقها بالبرنامج.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، بدرجات مختلفة، بمواصلة أنشطتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، ومع أولويات الهيئات الوزارية القطاعية للاتحاد الأفريقي كما ترد الإشارة إلى ذلك في المرفق الرابع.

٥٩ - وأثناء الاجتماعات والمناقشات التي دارت مع ممثلي مفوضية الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاحظ المفتشون أن تنفيذ هذه التوصيات لا يزال جارياً وأنه سينتهي في الوقت المناسب على أساس الأولوية. وألقي الضوء على أهمية الاعتراف بالدور القيادي الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي وعلى تطور طابع البرنامج العشري. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الحاجة تدعو إلى زيادة تعميم مراعاة قضايا شاملة مثل نوع الجنس، والصحة، والثقافة والتكامل الإقليمي، بما في ذلك زيادة اشتراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في البرنامج. ويجب أن يكون البرنامج قادراً أيضاً على مواجهة القضايا الراهنة والعاجلة مثل الأزمات الغذائية وتغير المناخ.

٦٠ - وهناك قضية أخرى أثّرت مع المفتشين هي الازدواج بين الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له. ورغم القرار المتخذ لإدماج برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، لا تزال هناك أوجه لبس وعدم يقين وأحياناً تردد فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له وتقسيم العمل بينهما. وكان هناك توافق في الآراء بين المسؤولين الذين قابلهم المفتشون للإفادة بأن هذه الحالة تعوق تحقيق المواءمة بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي واحتياجات وأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له. واقترح أن تكتف مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهودهما لإتمام عملية إدماج برنامج الشراكة الجديدة في الاتحاد الأفريقي.

٦١ - ويعتقد المفتشون أن زيادة ومواصلة مواءمة آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي - بما في ذلك احتياجات وأولويات اللجان التقنية المتخصصة التابعة له (الهيئات الوزارية الأفريقية) - وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له ستسفران عن زيادة فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية وستؤديان في

الوقت ذاته إلى تأكيد الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وينبغي تعزيز مكتب الاتصال للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي يتألف حالياً من موظفين اثنين، بشكل كاف وإشراكه على نحو وثيق في عملية التشاور والمتابعة والرصد.

٦٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٥

ينبغي للأمين العام أن يكفل مواءمة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها على نحو سليم مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، مع مراعاة الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتطور طابع البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالتحديد بتطور وتنفيذ احتياجات هذا البرنامج، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

دال - اعتماد تدابير أخرى لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها

١ - التخطيط والبرمجة المشتركة

٦٣ - أوصى اجتماع التشاور الثامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية بأن تقوم كل مجموعة من المجموعات المواضيعية التسع بإعداد خطط عمل ثلاثية لتوحيدها في خطة عمل واحدة لآلية التنسيق الإقليمية وذلك لتمكينها من زيادة التركيز على النتائج والآثار. والهدف من ذلك هو التشجيع على التخطيط والبرمجة والميزنة المشتركة لتوضيح الوجهة التي ستصل إليها آلية التنسيق الإقليمية، وتعزيز المساءلة وتقاسم المسؤوليات، وتيسير تعبئة الموارد وتعزيز عمليات التنفيذ والنتائج والأثر.

٦٤ - ولتابعة هذا المقترح، عمدت أمانة آلية التنسيق الإقليمية خطة عمل نموذجية على جميع منسقي المجموعات وطلبت إليهم إعداد وتقديم خطط عملهم. ورغم أهمية هذه العملية وتوافق آراء مشاركي الآلية في الاجتماع، لم يقدم سوى عدد صغير من المجموعات خطط عملها بأشكال متفاوتة في كثير من الحالات وبدورات برنامجية مختلفة، إلخ. ومن ثم، لم تكن أمانة آلية التنسيق الإقليمية في وضع يسمح لها بتوحيد خطط عمل المجموعات المختلفة في خطة عمل واحدة لتكون آلية التنسيق الإقليمية الأساس للقيام بالتخطيط والبرمجة المشتركين وتيسيرهما.

٦٥ - وبما أن دورات التخطيط والبرمجة والميزنة المختلفة وبرامج وخطط عمل وأولويات كل من المنظمات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية تؤثر سلباً على إمكانية التخطيط والبرمجة المشتركين، فقد أوضح كثير من المسؤولين الذين التقى المفتشون بهم الحاجة إلى قيام منسقي المجموعات المواضيعية التسع وغيرهم من أعضاء هذه المجموعات بزيادة تنسيق أولويات وبرامج وخطط عمل المنظمات التي يعملون لديها.

٦٦ - وتشجع المفتشون بملاحظة اتخاذ عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطوة إلى الأمام في هذا الصدد بإضافة بند يتعلق بتقديم الدعم "لتوحيد الأداء" وتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة واتساق مؤشرات الأداء التي تستخدم كأساس لتقييم ورصد تنفيذ برامجها دعماً لأفريقيا. ويرحب المفتشون بهذه الجهود ويناشدون جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاقتداء بهذا المثال.

٦٧ - واقترح كذلك أن تنعكس هذه المواءمة أيضاً في خطط عمل واختصاصات الموظفين العاملين في كل من المنظمات المشاركة لدعم آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، وهو ما ليس عليه الحال في كثير من المنظمات. وهذا ينشئ حالة لا تعترف فيها المنظمات المعنية بالقدر الكافي بأنشطة الموظفين لدعم آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها أو لا تعترف فيها على الإطلاق.

٦٨ - ويشاطر المفتشون هذه الشواغل ويؤيدون المقترحات المتعلقة بعملية المواءمة التي من شأنها أن تُيسر التخطيط والبرمجة المشتركين، وأن تسفر من ثم عن زيادة اتساق آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها وقدرتهما على العمل. وهذا من شأنه أيضاً أن يسهم إلى حد كبير في إنشاء إطار فعال للتقييم والرصد.

٦٩ - وأخيراً، علم المفتشون بأن عدم التزام منسقي المجموعات وغيرهم من الأعضاء على أعلى مستويات القيادة، فضلاً عن غياب رؤساء الوكالات عن اجتماعات المجموعات وآلية التنسيق الإقليمية، يؤثران سلباً على آلية التنسيق الإقليمية. وينتج عن ذلك عدم وجود التزام مؤسسي، وقلة جداول اجتماعات المجموعات؛ عدم كفاية التمثيل في اجتماعات المجموعات؛ تدني مستويات الاستمرارية فيما يتعلق بالتمثيل والاتصال داخل المجموعة وداخل الوكالات والمنظمات؛ عدم قدرة المجموعات على تعبئة الموارد والالتزام بتوفير موارد مخصصة لتخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة؛ اللبس بشأن الجهة التي يتعين عليها تنفيذ القرارات؛ وعدم كفاية رصد وتقييم الأعمال والنتائج. وينبغي في رأي المفتشين التصدي لنقص الالتزام هذا من جانب منسقي المجموعات وغيرهم من الأعضاء على أعلى مستويات القيادة. ويودون

أيضاً التشديد على أهمية تقدم قادة المجموعات ليصبحوا المنسقين الحقيقيين لأنشطة المجموعات لا مجرد الداعين إلى عقد اجتماعات المجموعات.

٧٠ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٦

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يكفل قيام المنظمات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية بمواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عملها وأولوياتها، حسب الاقتضاء، مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عمل وأولويات آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وذلك لتيسير التخطيط والبرمجة المشتركين وإنشاء إطار للتقييم والرصد.

٢ - تحسين الاتصال وتقاسم المعلومات داخل المجموعات وفيما بينها

٧١ - يشكل الاتصال وتقاسم المعلومات داخل المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية وفيما بينها أمراً حيوياً لسير عملها بفعالية وكفاءة. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد بفضل جهود جميع المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية وأمانتها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وتأسست تماماً عملية عقد اجتماعات التشاور السنوية لآلية التنسيق الإقليمية وغيرها من اجتماعات المشاركين في الآلية، وتعتبر بمثابة محفل لإجراء المشاورات وتبادل المعلومات والدروس المستخلصة والممارسات الفضلى فيما بين المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية؛ بدأ تنفيذ منهاج إدارة المعارف من جانب أمانة آلية التنسيق الإقليمية؛ وبوجه عام، تحسنت عملية الاتصال وتقاسم المعلومات داخل آلية التنسيق الإقليمية.

٧٢ - ومع ذلك، علم المفتشون أثناء اجتماعاتهم بأن عملية الاتصال وتقاسم المعلومات لا تزال بعيدة كل البعد عن بلوغ المستوى الأمثل. ويتعلق ذلك بالمعلومات الخاصة بجوانب تنظيم عمل المجموعات، مثلاً مشاطرة جداول اجتماعات المجموعات والمعلومات الخاصة بعمل ونتائج كل مجموعة. واعترف أيضاً بوجود أوجه قصور وتحديات فيما يتعلق بالاتصال وتقاسم المعلومات في تقارير عديدة أعدتها أمانة آلية التنسيق الإقليمية وفي تلك التي وضعها الخبراء الاستشاريون من الخارج.

٧٣ - وينبغي في رأي المفتشين أن تقوم كل منظمة من المنظمات المشاركة بتعيين جهة تنسيق عليا للتفاعل مع أمانة آلية التنسيق الإقليمية وغيرها من المنظمات المشاركة فيها. وهذا

التدبير التنظيمي الذي اقترحه عدة مسؤولين يشتركون عن كثب في أنشطة آلية التنسيق الإقليمية وأنشطة المجموعات التابعة لها من شأنه أن ييسر ويسهم في تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات داخل آلية التنسيق الإقليمية.

٧٤ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٧

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعيين جهات تنسيق عليا للتفاعل مع أمانة آلية التنسيق الإقليمية وغيرها من الجهات المشاركة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات داخل الآلية.

٣ - تفاعل آلية التنسيق الإقليمية مع فريقَي المديرين الإقليميين

٧٥ - هناك فريقان من المديرين الإقليميين في أفريقيا، أحدهما لأفريقيا الشرقية والجنوبية والآخر لأفريقيا الغربية والوسطى. وغرضهما هو توفير الدعم التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ دعم وتأمين عملية البرمجة القطرية المشتركة بشكل جيد (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)؛ تقييم أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والإشراف عليهم؛ واستكشاف الحالات القطرية الصعبة وفض المنازعات، وما إلى ذلك. ويتألف فريقا المديرين الإقليميين من ممثلين عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ممن يوجد مقر عملهم في منطقة كل منظمة ويتكون هيكليهما من أمانة ومجموعات تقنية وأفرقة استشارية.

٧٦ - ويتيح "الاتفاق الجامع" المبرم بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي يرأس أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (الذي حل محل الاتفاق الاستراتيجي الموقع عليه عام ٢٠٠٠)، بشأن أفريقيا، الأساس للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا. والاتفاق واسع النطاق ويعترف تحديداً "بالدعم المقدم إلى آليات التنسيق الإقليمية لتعزيز أوجه التكامل بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وبالتعاون على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية ("اتساق الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية وفريقي المديرين الإقليميين"، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تموز/يوليه ٢٠٠٨، ص ٢٢).

٧٧ - على أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ والتفعيل، خاصة ما يتعلق منه بالاتصال والتنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفريقي المديرين الإقليميين. ولاحظ المفتشون أثناء اجتماعاتهم أن لدى المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية معرفة محدودة بشأن فريقي المديرين الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والعكس بالعكس. وقلة الاتصال والتنسيق هذه تحول دون وجود أوجه تآزر وتفتح الباب أمام الازدواج، لا سيما وأن مجالات أنشطة فريقي المديرين الإقليميين وآلية التنسيق الإقليمية متشابهة. فعلى سبيل المثال، تتناول المجموعات التقنية التابعة لفريق المديرين الإقليميين في أفريقيا الشرقية والجنوبية قضايا تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والصحة، والأمن الغذائي، ونوع الجنس وقضايا حقوق الإنسان وهي القضايا التي يتناولها أيضاً عدد كبير من المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية^(٤٧).

٧٨ - وقد نوقشت أيضاً هذه الثغرة القائمة في مجال الاتصال بين فريقي المديرين الإقليميين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماعين اللذين عقدهما فريقا المديرين الإقليميين في أفريقيا عام ٢٠٠٩ ووافق جميع الأعضاء بالإجماع على ضرورة وجود مشاركة أكبر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقام فريق المديرين الإقليميين لأفريقيا الجنوبية والشرقية بالفعل بوضع استراتيجية في هذا الصدد، ويجري تقييم قدرة فريقي المديرين الإقليميين من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية لتحديد الثغرات وكيفية خفضها. ويرحب المفتشون بهذه الجهود ولكنهم يعتقدون أن الأمر يستدعي اتخاذ تدابير أخرى لزيادة تنفيذ وتفعيل الاتفاق الجامع من أجل تعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين الشركاء المعنيين.

٧٩ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تيسير وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من جهة، وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقي المديرين الإقليميين من جهة أخرى.

التوصية رقم ٨

ينبغي للأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان تنفيذ وتفعيل "الاتفاق الجامع" الموقع عليه بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على نحو كامل لتيسير وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقي المديرين الإقليميين من جهة أخرى.

(٤٧) انظر المرفقين الثاني والخامس بهذا التقرير.

٤ - تفاعل آلية التنسيق الإقليمية مع الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء

٨٠ - إن الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء أداة للرصد الذاتي اتفقت عليها الحكومات الأعضاء المشاركة بشأن الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة المؤسسات الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠١^(٤٨). ووافقت لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الوثيقة الأساسية للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء وأقرها لاحقاً مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في ديربان، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢. والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء آلية طوعية مفتوح باب الانضمام إليها أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، كان ٢٩ بلداً قد انضم رسمياً إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء بالتوقيع على مذكرة التفاهم. وأكد عدد من المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي الذين قابلهم المفتشون عدم حصولهم على ما يكفي من الإحاطات والمعلومات المتعلقة بأنشطة الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

٨١ - ولم يكن لدى الآلية الأفريقية لاستعراض النظر التي يوجد مقر عملها في ميدرانديا بجنوب أفريقيا، حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، مركز قانوني في جنوب أفريقيا. ويقوم مصرف التنمية للجنوب الأفريقي بإدارة الحساب المصرفي للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء بشأن معاملات مثل الرواتب، والسفر، وإيجار المكاتب والمنافع ذات الصلة. ووفقاً لما أفاد به عدد من مصادر الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي معالجة قضايا مهمة مثل الوجود القانوني للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء في جنوب أفريقيا، والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعملها وتشغيلها، وعدم الامتثال للقواعد واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، بشكل ملائم وحلها على وجه السرعة.

٨٢ - وبالنظر إلى تماثل مجالات عمل المجموعة المعنية بالحكومة التابعة لآلية التنسيق الإقليمية وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء ومحدودية الاتصال والتنسيق بين هذين الكيانين، يعتقد المفتشون أن تقاسم المعلومات والخبرات ومشاركة الدروس المستخلصة بشكل منظم ومتسق أمر أساسي لتجنب الازدواج في العمل وتحقيق أوجه التآزر.

(٤٨) تبلغ ميزانية الصندوق الاستئماني للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، يسهم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ قدره ٢,٧٥ ملايين دولار أمريكي. ويدعم الصندوق الاستئماني الموظفين والأمانة وأنشطة الفريق وأمانة الآلية، بما في ذلك الاجتماعات ونشر التقارير. انظر E/AC.51/2008/5، الفقرة ٨٢.

٥ - مشاركة منظومة الأمم المتحدة بالكامل في آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها

٨٣ - لا تشارك جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى الآن في آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. ويسري ذلك على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي ليس هو من ثم عضواً في أية من المجموعات المواضيعية التسع رغم خبرته في قضايا الحوكمة والسلام والأمن والتنمية البشرية، ورغم خبرته واشتراكه في حالات ما بعد النزاع^(٤٩). وقد أفاد المسؤولون في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ممن جرت مقابلتهم بأن مكتبهم على استعداد للمشاركة في آلية التنسيق الإقليمية، ولكن ذلك يجب أن يقترن بتوفير موارد إضافية له للمساعدة في تزويد عملياته الميدانية بالحجم اللازم من خدمات الاستشارة التقنية لدعم المجموعات المواضيعية المعنية.

٨٤ - والمنظمة الدولية للطيران المدني منظمة أخرى لا تشارك في آلية التنسيق الإقليمية رغم أن خبرتها يمكن أن تكون ميزة للمجموعة المعنية بالهياكل الأساسية والتابعة لآلية التنسيق الإقليمية إذ إنها تتناول في جملة أمور قضايا النقل. وبالمثل، يمكن أن يسهم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عمل آلية التنسيق الإقليمية كعضو في المجموعة المعنية بالمسائل الاجتماعية والتنمية البشرية.

٨٥ - وعليه، يشاطر المفتشون الرأي الذي مفاده أن مشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في آلية التنسيق الإقليمية وحضورهم اجتماعاتها السنوية على أعلى المستويات أمر يمكن أن يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وهذا من شأنه أن يساعد في رفع مستوى الخبرة التقنية للآلية وأن ينشئ أوجه تآزر أخرى في إطار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

٨٦ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٩

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يناشد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية وحضور اجتماعاتها السنوية على أعلى المستويات لزيادة رفع مستوى الخبرة التقنية للآلية وإنشاء أوجه تآزر أخرى في إطار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

(٤٩) رغم تمثيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاجتماعين الثامن والتاسع لآلية التنسيق الإقليمية.

هاء - تعزيز تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي

١ - إنشاء آليات تنسيق دون إقليمية على نطاق المنظومة

٨٧ - إن آلية التنسيق الإقليمية قائمة على المستوى الإقليمي كآلية تنسيق على نطاق المنظومة ولكن ليست هناك آلية كهذه على المستوى دون الإقليمي. وشدد أعضاء آلية التنسيق الإقليمية على ضرورة إنشاء آلية كهذه منذ اجتماع التشاور السابع السنوي الذي عقده في أديس أبابا عام ٢٠٠٦^(٥٠). وتيسيراً لزيادة الموازنة بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي/برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأولويات وزيادة استهدافها وبين الرؤية على المستوى دون الإقليمي، أوصى بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بتنسيق المناقشات التي تناول احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في أفريقيا، وهي العناصر والأدوات الرئيسية لتحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي^(٥١).

٨٨ - وشملت الصعوبات التي تم تعيينها خلال هذه المشاورات والمناقشات، في جملة أمور، تعدد وتداخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية مما يصعب تأسيس الآلية عليها؛ تفاوت الهياكل الأساسية للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية حيث إن ليس لدى العديد من منظمات الأمم المتحدة وجود دولي، بل وجود إقليمي ووطني؛ اختلاف تفاهم الجهات صاحبة المصلحة للمناطق دون الإقليمية في أفريقيا؛ والافتقار إلى قدرات وموارد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق دون الإقليمي. وشوهدت هذه الشواغل على نطاق واسع أثناء المناقشات التي أجراها المفتشون مع المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وشركائها الأفريقيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الأوروبية.

٨٩ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٠ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والصادر في أعقاب تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة

(٥٠) ECA/NRID/RCM/7/2، القسم ٣-٢؛ ECA/NRID/RCM8/2007/1، الفصل الثالث، القسم باء-٢؛ ECA/NRID/08/27، القسم ٢-٣.

(٥١) اتحاد المغرب العربي؛ السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا؛ دول تجمع الساحل والصحراء؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الاقتصادية لأفريقيا^(٥٢)، قدم الأمين العام تقريره بعنوان "تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا"^(٥٣) واستكمل هذا التقرير باستعراض شامل لأجراه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعادة تنظيم اللجنة بحيث يتسنى لها التغلب على التحديات التي تواجه أفريقيا بشكل أفضل. وفي القرار ٢٠٨/٦٢، أعادت الجمعية العامة التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والحاجة إلى وجود تنسيق وتعاون أوثق وأكثر فعالية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على هذين المستويين.

٩٠ - ويؤيد المفتشون بشدة مساعي الإصلاح هذه وينبغي في رأيهم أن يعجل الأمين العام بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وترد الإشارة أيضاً إلى التوصيتين ٣ و ٤ أعلاه.

٩١ - وبالمثل، وفيما يتعلق باقتراح إنشاء آلية تنسيق دون إقليمية على نطاق المنظومة داخل إطار آلية التنسيق الإقليمية، يرى المفتشون، للأسباب الوارد ذكرها في الفقرات أعلاه، أنه ينبغي الإسراع بالعملية وإتمامها في أسرع وقت ممكن.

٢ - إدماج الجماعات الاقتصادية الإقليمية في آليات التنسيق دون الإقليمية على نطاق المنظومة

٩٢ - يتوقع أن تكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في أفريقيا، باعتبارها العناصر والأدوات الرئيسية لتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي شريكة مهمة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد تأسس التفاعل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على أساس ثنائي بين المكاتب الإقليمية أو دون الإقليمية التابعة للمنظمات المعنية، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعنية المثلة من جانب المنسقين المقيمين، أو من خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٥٢) A/60/120. لدى الجماعة الاقتصادية لأفريقية خمسة مكاتب دون إقليمية واقعة في ياوندي (وسط أفريقيا)، كيغالي (شرق أفريقيا)، طنجة (شمال أفريقيا)، لوزاكا (جنوب أفريقيا) ونيامي (غرب أفريقيا).

(٥٣) A/61/471.

٩٣ - وعلم المفتشون خلال المشاورات التي أجروها مع المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية بوجود علاقات عمل سليمة مع منظومة الأمم المتحدة. واكتشفوا مع ذلك قلة معرفة الجماعات الاقتصادية الإقليمية بعمل آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها. وينبغي في رأيهم زيادة إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في عمل وأنشطة آلية التنسيق الإقليمية مع مراعاة دورها الهام في عملية التكامل الإقليمي وتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي. وهذا من شأنه أن يكفل مراعاة احتياجات وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالقدر الكافي.

٩٤ - وكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لها وجود إقليمي أو دون إقليمي ليس معتمداً رسمياً لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة كل منها أو في المنطقة دون الإقليمية التابعة لها ولكن المفتشين يعتقدون بشدة أنه ينبغي اعتمادها من خلال مكاتبها الإقليمية/دون الإقليمية لتيسير التفاعل والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٩٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصيتين التاليتين إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

التوصية رقم ١٠

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على نحو وثيق في عمل وأنشطة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها لتنعكس احتياجات وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل منسق في إطار آلية التنسيق الإقليمية.

التوصية رقم ١١

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشجيع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الاعتماد، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريقي المديرين الإقليميين، من خلال مكاتبها الإقليمية/دون الإقليمية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وذلك من أجل تيسير التعاون والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٩٦ - وأثيرت قضايا أخرى في هذا الصدد مثل تعدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتداخل العضوية فيها وهو ما لا يتفق دائماً مع المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا^(٥٤)، ومحدودية قدرات وموارد كثير من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر عوائق لسير عملها وتفاعلها وتعاونها بفعالية مع منظومة الأمم المتحدة. وبذلت محاولات جديدة لتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التنسيق والتعاون بينها كما يدل على ذلك الاجتماع المشترك الذي عقدته جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في واغادوغو في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأعلن عن وجود رؤية مشتركة وأعيد التأكيد على ضرورة قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ برامجها من خلال برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز علاقتها وتعاونها مع جميع الشركاء وربط عملها إلى حد أكبر بالأهداف الإنمائية للألفية والتركيز على التنفيذ.

٩٧ - ومع ذلك، أعرب عدد من ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية ممن قابلهم المفتشون عن خيبة أملهم وانشغالهم إزاء تكرار المسألة المتعلقة بعدد وأعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ينبغي تبسيطها في رأيهم لتتفق مع المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا. ويشاطر المفتشون هذا الرأي لأن تبسيط إجراءات الجماعات الاقتصادية الإقليمية على النحو المقترح سيوضح الحالة وسيساعد في تعزيز التكامل الإقليمي علاوة على دورها المحوري في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي تنفيذاً على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة.

رابعاً - تعزيز الاتساق على المستوى القطري

٩٨ - تمثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي يتولى المنسقون المقيمون رئاستها، آليات التنسيق الرئيسية على المستوى القطري. ويتم توجيهها من جانب إطار التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية اللذين يتفقان مع الأولويات الوطنية لكل منهما وبخضوع لمسؤولية البلدان المستفيدة. ومع أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية لا توجد في جميع البلدان الأفريقية، هناك الآن أكثر من ٤٥ منها ونحو ٥٢ منسقاً إقليمياً يعملون في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في أفريقيا أربعة من البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء"^(٥٥) ومعظم البلدان التي بدأت تنفيذ المبادرة بنفسها (مثل بوتسوانا ومالي وملاوي). وتلقى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقون الإقليميون الدعم من فريق

(٥٤) في كثير من الحالات، تتألف الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني من بلدان أعضاء تنتمي إلى العديد من المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا، وتتألف واحدة منها من نصف عدد جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تنتمي إلى جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء منطقة واحدة دون إقليمية.

(٥٥) تزانيا، الرأس الأخضر، رواندا وموزامبيق.

المديرين الإقليميين لأفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تيسير وتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة وتكامل الجوانب التنفيذية على المستوى القطري.

٩٩ - ونظراً إلى عمليات الإصلاح الجارية وتعدد الاستعراضات والتقييمات التي أجريت لتعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على المستوى القطري^(٥٦)، يركز هذا التقييم لوحدة التفتيش المشتركة على عدد من القضايا المختارة التي تبدو جديدة بالاهتمام في نظر المفتشين.

ألف - تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين

١٠٠ - لقد سلمت قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة بأن الملكية والقيادة الوطنيتين هما المبدأ التوجيهي لجميع الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري^(٥٧) وأعدت التأكيد على ذلك هي والبلدان المستفيدة وشركاء أفريقيا في التنمية. وهذا من شأنه أن يكفل أيضاً تناول منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة والإسهام من ثم في زيادة إدماج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وزيادة فعاليته. وفي هذا الصدد، شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٥ على أن "الجهد الذي تبذله المنظومة لدعم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجب أن يتواصل وأن يكون استباقياً وأن يراعي على الدوام ملكية أفريقيا للبرنامج"^(٥٨). وفي الوقت ذاته، تترتب على الملكية والقيادة الوطنيتين مسؤوليات ومسائلة أكبر من جانب الحكومات المستفيدة.

١٠١ - ويرحب المفتشون بالتقدم المحرز في الحفاظ على ملكية وقيادة الحكومات المستفيدة، لا سيما من خلال تطبيق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويلاحظون أيضاً أن تفعيل وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية يسهمان في زيادة إشراك الحكومات المستفيدة التي تتفاعل الآن وتقيم اتصالات مع المنظومة عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي يرأسها المنسقون المقيمون بدلاً من التعامل مع منظومة أمم متحدة مجزأة ومتعددة الأوجه.

(٥٦) انظر A/62/73-E/2007/52، A/61/836، A/61/583، A/59/387، A/56/320 و E/2008/60.

(٥٧) انظر على سبيل المثال القرار 62/208، الفقرة ١٠، وبيان البلدان المشاركة في البرامج النموذجية "توحيد الأداء"، التي اعتمدت في مابوتو في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، الفقرات ١٣-١٧، المتاحة على الموقع <http://www.undg.org/docs/9917/Maputo-Seminar-of-the-Programme-Pilot-Countries-on-Delivering-as-One-Summary.pdf>

(٥٨) CEB/2005/1، الفقرة ١٣.

١٠٢ - ولئن كانت السلطات المستفيدة في معظم البلدان تشارك نوعاً ما في تطوير وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن هذا ليس هو الوضع في جميع البلدان الأفريقية، خاصة في الحالات التي لا يدخل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع البرامج القطرية. وبالمثل، هناك عقبات تعترض مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين في البلدان التي لا ينفذ فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وختاماً، يود المفتشون التشديد على أن الملكية والقيادة الوطنيتين تستخدمان أيضاً كوسيلة تتناولها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان الأفريقية المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية فيما يتعلق بإدارة وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والمشاريع داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذي الصلة، كما أوصى بذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني" (JIU/REP/2008/4)^(٥٩).

١٠٣ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة لدعم أفريقيا على الصعيد القطري.

التوصية رقم ١٢

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان إشراك الحكومات الأفريقية المستفيدة على نحو وثيق في تطوير وتنفيذ ورصد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك من أجل دعم الملكية والقيادة الوطنيتين وتمكين منظماتها من معالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية.

باء - تعزيز قدرات فريقي المديرين الإقليميين^(٦٠)

١٠٤ - يؤدي فريقا المديرين الإقليميين في أفريقيا - فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفريق المديرين الإقليميين لأفريقيا الغربية والوسطى - دوراً مهماً لدعم

(٥٩) انظر التوصيات ٥ و ٦ و ٨.

(٦٠) بدأ تطبيق مفهوم فريقي المديرين الإقليميين رسمياً عام ٢٠٠٥ بقيام فريق المديرين الإقليميين الرائد لشرق أفريقيا/الجنوب الأفريقي بالتصدي "للتهديد الثلاثي" المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمن الغذائي وضعف القدرة. ومنذ ذلك الوقت، تطور نطاق/ولاية فريقي المديرين الإقليميين حول عنصرين رئيسيين هما برامج الدعم المنسقة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والرقابة المنسقة للمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وجرى أيضاً في بعض الحالات إدراج بنود تتعلق بتقديم الدعم في حالة الأزمات/الطوارئ، والأهداف الإنمائية للألفية وقضايا مثل "تحديد معالم الخبرة" في جدول الأعمال.

أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مناطق كل منها للمضي قدماً ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالاتساق وتعزيز البرمجة الاستراتيجية وتعبئة الموارد وبناء الشراكات. ويتولى فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أيضاً إجراء تقييم أداء سنوي للمنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقوم أفرقة الإدارة الإقليمية التابعة له ببعثات رقابة ووساطة في بلدان وهيئات إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٠٥ - وعلم المفتشون أثناء المشاورات التي أجروها مع ممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية المختلفة بأن ليست لدى فريقَي المديرين الإقليميين، رغم وظيفتهما الأساسية على الصعيد القطري، القدرات والمواد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور على نحو مناسب. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تم إنشاؤها هي ونظام المنسق المقيم في آونة حديثة نسبياً.

١٠٦ - ولذلك يعتقد المفتشون أن تقوية فريقَي المديرين الإقليميين في أفريقيا وتزويدهما بموارد أكبر، بما في ذلك مشاركة الشركاء الأفريقيين مثل الاتحاد الأفريقي، من شأنهما أن يسهما مساهمة كبيرة في المضي قدماً بتحقيق الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري، وتعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسق المقيم في منطقة كل منهما. وما ينبغي أخذه أيضاً في الاعتبار هو أن برامج قطرية عديدة لا تقتصر على بلد بعينه، وإنما لها أيضاً بعد دون إقليمي أو بعد إقليمي، مثل برامج مكافحة الاتجار التي يتعدى بعدها بحكم طبيعتها الحدود الوطنية، علماً بأن ذلك ينطبق أيضاً على برامج الصحة والبيئة أو برامج التجارة وبرامج التنمية الصناعية. ومن شأن تنسيق العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتيح لفريقي المديرين الإقليميين أخذ البعدين دون الإقليمي والإقليمي في الاعتبار^(٦١). وينبغي مراعاة ملاحظات ونتائج تقييم قدرة فريقَي مديري الإقليميين في أفريقيا، الذي يقوم به حالياً مكتب تنسيق عمليات التنمية.

١٠٧ - وفي رأي المفتشين، ينبغي كذلك مشاطرة الخبرات والدروس المستخلصة على الصعيد القطري فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية المختلفة، وتمديد هذه العملية لتشمل البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" والبلدان التي تبدأ هذه المبادرة بنفسها في أفريقيا، وتناولها من جانب فريقَي المديرين الإقليميين في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي. وترد الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى التوصية رقم ٨ المذكورة أعلاه.

(٦١) انظر أيضاً التوصية رقم ١٠ الواردة في الوثيقة JIU/REP/2008/4.

١٠٨- ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

التوصية رقم ١٣

ينبغي للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة زيادة تعزيز قدرات وموارد فريقى المديرين الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، بإعادة وزع الموارد، لضمان فعالية سير عملهما في سياق عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري.

جيم - المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة

١٠٩ - ثمة قضية أخرى أثرت أثناء المناقشات التي أجراها المفتشون هي الحاجة إلى زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في بلد كل منها. وقد أحرز تقدم في مجال التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكن الأمر لا يزال يتطلب مع ذلك بذل المزيد من الجهود لزيادة ربط البرامج القطرية للمنظمات فرادى بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنسيق دوراتها في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة. وهذا من شأنه أن يتيح الأساس لزيادة توسيع نطاق البرمجة المشتركة وإنشاء إطار مشترك للرصد والتقييم. كما أن من شأنه أن ييسر تعبئة الموارد.

١١٠ - هذا فضلاً عن أن تنسيق دورات التخطيط والبرمجة والميزنة سيسمح بتبسيط شروط تقديم التقارير. وقد علم المفتشون أن عدداً من الحكومات المستفيدة ينوء بعبء التقارير العديدة التي تقدمها المنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. فتحسين المواءمة على نطاق المنظومة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة حول أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيُتيح تبسيط ترتيبات وضع التقارير، أو توفير ترتيب مشترك لذلك، لصالح البلدان المستفيدة بشأن الأنشطة التي تنفذ على الصعيد القطري.

١١١ - ورغم حالات القصور والتحديات القائمة، أحرز تقدم فيما يتعلق بالتدابير التي وضعت لتكون منظومة الأمم المتحدة منظومة تتسم بقدر أكبر من التنسيق والاتساق. وفي هذا الصدد، يرحب المفتشون بالعمل الذي اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لدعم تعزيز توحيد الإجراءات والممارسات الإدارية والمالية وتلك المعمول بها لوضع الميزانية، مثلاً بتطوير الممارسات التجارية المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة. هذا فضلاً عن أن

أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذ نهج "توحيد الأداء" في البلدان الأفريقية الرائدة والبلدان التي بدأت تنفذ النهج بنفسها في أفريقيا يسهمان مساهمة كبيرة في زيادة تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١١٢ - وعلاوة على ذلك، علم المفتشون بأن البرمجة المشتركة في تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية آخذة في الزيادة، رغم أنها لا تزال محدودة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك البرامج التي تنفذ في عدة بلدان أفريقية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تحت إرشاد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج تعميم مراعاة المنظور الجنسي التي تنفذ برئاسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى تحسين مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع أطر عمل الأمم المتحدة ذات الصلة للمساعدة الإنمائية.

١١٣ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

التوصية رقم ١٤

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها في أفريقيا داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل منها وذلك لتوسيع نطاق البرمجة المشتركة إلى حد أكبر وإنشاء أطر مشتركة للرصد والتقييم فضلاً عن تبسيط ترتيبات تقديم التقارير على المستوى القطري.

١١٤ - كما تدعو الحاجة إلى زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج دون الإقليمية والإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق على هذه المستويات الثلاثة. ويدرك المفتشون أن اختلاف مصادر التمويل ودورات المشاريع وآليات الإبلاغ سيُصعب في حالات كثيرة تنسيق تنفيذ المشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية/دون الإقليمية ما لم تكن هناك مواءمة سليمة. ويتسم ذلك بأهمية لأن للمشاريع الوطنية في معظم الحالات بعداً إقليمياً/دون إقليمياً مثل التجارة والتهرب عبر الحدود أو التخلص من النفايات عبر الحدود.

١١٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

التوصية رقم ١٥

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ضمان مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية في أفريقيا مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج الإقليمية ودون الإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق.

دال - تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

١١٦ - إن المفهوم العام للإدارة القائمة على النتائج هو أنها نهج دورة الحياة للإدارة، ودمج الاستراتيجية، والأفراد، والموارد، والعمليات والمقاييس لتحسين عملية صنع القرار، والشفافية، والرصد والمسائلة. ويركز نهج الإدارة القائمة على النتائج الذي دعت له وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2004/5) على تحقيق نتائج، وقياس الأداء، والتعلم والتغيير.

١١٧ - وفي عام ٢٠٠٤، أعدت وحدة التفتيش المشتركة مجموعة تقارير بشأن نهج الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك إطار مرجعي لتنفيذه (JIU/REP/2004/5، JIU/REP/2004/6، JIU/REP/2004/7 و JIU/REP/2004/8). ودعا مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق "جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الموافقة على الإطار المرجعي الذي وضعته وحدة التفتيش المشتركة للإدارة القائمة على النتائج، والتي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة للإدارة القائمة على النتائج (٦٢). ووافقت الجمعية العامة لاحقاً على الإطار المرجعي الذي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة لنهج الإدارة القائمة على النتائج (٦٣).

١١٨ - وتفهم وحدة التفتيش المشتركة الإدارة القائمة على النتائج على أنها نهج إدارة يركز على النتائج، واستراتيجية إدارة واسعة هدفها هو تغيير طريقة عمل الوكالات باعتبار أن التوجه الرئيسي هو تحسين الأداء (تحقيق النتائج) (٦٤). ومن بين الوسائل الرئيسية المستخدمة في نهج الإدارة القائمة على النتائج إعداد الأهداف (النتائج)، واختيار مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف؛ تحديد أهداف صريحة لكل مؤشر للحكم على الأداء؛ جمع البيانات المتعلقة بالنتائج بشكل منتظم لرصد الأداء؛ استعراض النتائج الفعلية بالنسبة للأهداف وتحليلها والإبلاغ عنها؛ دمج التقييمات لتقديم معلومات تكميلية عن الأداء؛ واستخدام المعلومات المتعلقة بالأداء لأغراض المسائلة والتعلم وصنع القرار.

(٦٢) CEB/2005/HLCM/R.6.

(٦٣) القرار ٢٥٧/٦٠ الذي يؤيد الفقرة ٢٤٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورها الخامسة والخمسين.

(٦٤) انظر JIU/REP/2004/6، الإطار رقم ١: مفهوم وتعريف الإدارة القائمة على النتائج.

١١٩ - وقد اعتمد معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نهج الإدارة القائمة على النتائج وهي بصدد تعزيزه في المقر والمواقع الميدانية على السواء. ويُسترشد في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري، بما في ذلك في أفريقيا، بكتيبات الإدارة القائمة على النتائج التي وضعتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبالمبادئ التوجيهية التي وضعتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتضمن إرشادات بشأن هيكل ومحتوى أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبشأن تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري، بما في ذلك مصفوفة لتفعيل نهج الإدارة القائمة على النتائج.

١٢٠ - ورغم التقدم المحرز في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تفتقر النهج المختلفة للإدارة القائمة على النتائج إلى التنسيق في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة مما يؤثر سلباً على استخدامه على الصعيد القطري، بما في ذلك في أفريقيا. وقد عينت أوجه قصور ومشاكل كثيرة بشأن تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري في الاستعراضات التي أجراها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم^(٦٥). ومن ضمن القضايا المثيرة للقلق "كثرة الحالات التي لا تكون فيها نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج محددة وقابلة للقياس ويمكن تنفيذها ذات صلة وملزمة زمنياً بالقدر الكافي"^(٦٦)؛ اختلاف مصطلحات الإدارة القائمة على النتائج والنهج المستخدمة بصدد؛ عدم تمييز معظم الكتيبات التي وضعتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الإدارة القائمة على النتائج بين نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونتائج المنظمات المعنية؛ عدم كفاية مصفوفات نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الرصد والتقييم ذات الصلة بها وعدم تفعيلها في حالات كثيرة وعدم السيطرة عليها بما فيه الكفاية على جميع المستويات؛ عدم توافر معلومات وتقارير شاملة وكافية ومعدة في الوقت المناسب عن حالة تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعدم تنفيذ أدوار ومسؤوليات

(٦٥) انظر "Results based management at country level: systemic issues that prevent good UNDAF" results and the use of UNDAF results information", paper presented to the Working Group on Programming Policy, UNDG, 2 September 2008; UNEG, "The Role of Evaluation in Results-Based Management (RBM)", UNEG, 5 February 2007.

(٦٦) النتائج محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ذات صلة وملزمة زمنياً؛ انظر أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والمبادئ التوجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

رصد نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإبلاغ عنها بشكل كامل بعد^{٦٧}.

١٢١ - وشاطر المسؤولون الذين جرت مقابلتهم أثناء البعثات التي قام بها المفتشون عدداً من هذه الشواغل أيضاً. وبالنظر إلى أوجه القصور هذه ورغم التقدم المحرز في تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج داخل كل منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يرى المفتشون أن الحاجة تدعو إلى تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري لوضع نهج منسق للإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا. فتنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج تنفيذاً مشتركاً ومنسقاً على الصعيد القطري بحيث لا يقتصر على منظمة بمفردها وإنما يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها من شأنه أن يجعله مسؤولاً ومسؤولية جماعية عن تنفيذ نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة الاستعراضات ذات الصلة التي أجراها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم^{٦٨} وكذلك مجموعة التقارير التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن نهج الإدارة القائمة على النتائج^{٦٩}.

١٢٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

التوصية رقم ١٦

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمية لديهم للتوصل إلى وضع نهج مشترك للإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

(٦٧) انظر "Results Based Management at country level: Systemic issues that prevent good UNDAF" results and the use of UNDAF results information", paper presented to the Working Group on Programming Policy, UNDG, 2 September 2008; UNEG, "The Role of Evaluation in Results-Based Management (RBM)", UNEG, 5 February 2007.

(٦٨) المرجع ذاته.

(٦٩) انظر الفقرة ١١٧ أعلاه.

هاء - تعزيز إمكانية التنبؤ بالمعونة وتمويلها

١٢٣ - من الشروط الأساسية لكي تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة ومنسقة ومتسقة على الصعيد القطري توفير تمويل كاف ومنظور وفي الوقت المناسب ومتعدد السنوات. وصرح الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد "بأنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تعمل بمزيد من الاتساق والفعالية على الصعيد القطري والعالمي على السواء، ينبغي إدخال تغييرات كبيرة على طريقة إدارة الأموال التي يقدمها المانحون. ذلك أن أنماط التمويل الحالية في الأمم المتحدة مجزأة إلى حد كبير وغير منظورة وتقيدها بنود تخصيص أكثر من اللازم، وهو ما شجع على الازدواجية وحال دون تحقيق الفعالية. وهذا يحد من قيام الأمم المتحدة والبرامج القطرية باتخاذ قرارات استراتيجية ويقوض مبادئ تعددية الأطراف والملكية القطرية"^(٧٠). وهذه الشواغل التي تؤثر سلباً على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا قد أبدت أيضاً على نطاق واسع من جانب المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وشركائهم الإنمائيين في أفريقيا أثناء المناقشات والاجتماعات التي عقدها المفتشون.

١٢٤ - لمواجهة أوجه القصور هذه والثغرات، بُذلت جهود كثيرة لتحسين إمكانية تنبؤ منظومة الأمم المتحدة بتمويل الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك تطبيق أطر تمويل متعددة السنوات؛ إنشاء صناديق مواضيعية لمعالجة قضايا محددة شاملة لعدة قطاعات؛ اعتماد مفهوم التمويل الطوعي الأساسي التفاوضي، وزيادة المواءمة بين الموارد الخارجة عن الميزانية وأولويات البرامج الرئيسية للمنظمة والبلد المعني من خلال أطر استراتيجية قطاعية؛ وإنشاء حسابات تكميلية من الميزانية العادية لإتاحة تبرعات إضافية للميزانية العادية^(٧١). وثمة نهج ابتكاري آخر هو إنشاء "صناديق مجمعة" كما في حالة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ^(٧٢) على الصعيد العالمي والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية^(٧٣) وصناديق الطوارئ^(٧٤) على الصعيد القطري، التي أفيد بأنها آلية أكثر فعالية وقائمة على الاحتياجات

(٧٠) A/61/583، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، موجز.

(٧١) انظر A/62/73-E/2007/52، الفقرات ٢٤-٤٥.

(٧٢) انظر www.ochaonline.un.org/cerf.

(٧٣) انظر على سبيل المثال The Sudan Common Humanitarian Fund at www.undp.org/mdtf/sudan/overview.shtml.

(٧٤) انظر OCHA guidelines for ERFs, available for example at <http://ochaonline.un.org/indonesia/AppealsFunding/EmergencyResponseFund/tabid/3319/language/en-US/Default.aspx>

تمويل أنشطة الطوارئ الإنسانية. وتطبيق أطر ميزانية واحدة في البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" وسيلة يمكن بها أيضاً تعبئة الموارد بشكل مشترك ومتسق على الصعيد القطري وربما تأمين جزء من احتياجات تمويل أنشطة البرامج ذات الأولوية في برنامج واحد/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لصالح منظمات الأمم المتحدة العاملة في البلد.

١٢٥ - وفي رأي المفتشين أن اتساق وفعالية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الصعيد القطري أمر يحتاج إلى تمويل كاف ومنظور يغطي عدة سنوات ويعتمد عليه بشدة. وهم يرحبون بالجهود الكبيرة التي بذلتها منظمات وصناديق وبرامج كثيرة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لرفع مستوى تمويل الميزانية الأساسية/العادية بانتهاج نهج مختلفة وابتكارية في كثير من الحالات. ومع ذلك، يعتقد المفتشون أن الحالة لا تزال بعيدة عن المستويات المثلى. فعلى سبيل المثال، حثت الجمعية العامة في القرار ٢٠٨/٦٢ "البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي في وسعها أن تزيد كثيراً من تبرعاتها لميزانيات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وبخاصة صناديقه وبرامجه ووكالاته المتخصصة، على أن تفعل ذلك، وتسهم على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها"^(٧٥).

١٢٦ - ولما كان هناك ترابط شديد بين توافر التمويل الكافي والمنظور والمتعدد السنوات، من جهة، والاتساق والفعالية من جهة أخرى، ونظراً إلى أن توافر التمويل شرط أساسي لتحقيق الاتساق والفعالية، فإن مسألة التمويل الكافي والمقدم في الوقت المناسب والمنظور والمتعدد السنوات تتطلب، بوجه خاص، من منظومة الأمم المتحدة وأجهزة إدارتها عناية جديدة ومستمرة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي أصدره وزراء البلدان المتقدمة والبلدان النامية في آذار/مارس ٢٠٠٥ قد دعا أيضاً إلى زيادة مواءمة المعونة مع أولويات ونظم وإجراءات البلدان المستفيدة وإلى القضاء على ازدواج الجهود وتبعثرها^(٧٦). وأعيد التأكيد على ذلك في خطة عمل أكرا التي اعتمدت في منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبالنظر أخيراً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والاضطرابات المالية وما ترتب من أثر ضار على تمويل

(٧٥) الفقرة ١٩.

(٧٦) تمت الموافقة على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في المنتدى الرفيع المستوى الذي عقد في باريس من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ من جانب البلدان النامية والبلدان المانحة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي.

التنمية، يلزم القيام على وجه السرعة باتخاذ تعهدات جديدة وبذل جهود ضخمة ومنسقة وانتهاج نهج ابتكارية لضمان استدامة المعونة منعاً "لوقوع كوارث جديدة" بفعل زيادة الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي في كثير من البلدان النامية على حد ما صرح بذلك الأمين العام في الآونة الأخيرة^(٧٧). وعلى أساس هذه الخلفية، اتخذت مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين في الآونة الأخيرة مبادرات مهمة انعكست في التدابير التي اعتمدها مؤسسات بریتون وودز دعماً لأفريقيا.

١٢٧ - ولذلك ينبغي في نظر المفتشين أن تجدد الجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التزامها بمبادئ التمويل لتحسين نوعية المعونة وأثرها على التنمية دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، والاحتياجات والأولويات المناظرة للبلدان المستفيدة. وينبغي لها القيام، حسب الاقتضاء، بتشغيل آليات وطرائق التمويل لتعزيز إمكانية إتاحة التمويل الكافي والمناسب والمنظور والمتعدد السنوات لتنفيذ برامجها على الصعيد القطري وذلك من أجل زيادة فعالية هذه البرامج واتساقها.

١٢٨ - ووردت الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "التبرعات في منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" (JIU/REP/2007/1) الذي يتضمن عدة توصيات أشارت منها التوصيات ١ و ٢ و ٣ إلى ضرورة تعبئة المزيد من التبرعات للموارد الأساسية؛ الحاجة إلى استحداث طرائق تمويل مرنة مثل التمويل المواضيعي والتمويل المجمع؛ والحاجة إلى استعراض السياسات والإجراءات القائمة التي توجه التفاعل مع البلدان المانحة ضماناً لتنفيذها بشكل منظم وصریح. والحاجة إلى الحصول على تبرعات من خارج الميزانية تتميز بأنها حاجة مرنة ومنظورة بدرجة أكبر وأقل شروطاً وأكثر تكيفاً مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة. وأعيد التأكيد على ذلك أيضاً في الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني" (JIU/REP/2008/4)^(٧٨).

١٢٩ - ومن المفيد في رأي المفتشين أن يقترن نظر منظومة الأمم المتحدة في هذه القضية المهمة بإجراء استعراض شامل من جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن تعبئة الموارد وآليات التمويل وطرائق تنفيذ الأنشطة على المستوى القطري داخل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا. وبلاستفادة من عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

(٧٧) بيان ألقى في لندن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ قبل انعقاد قمة العشرين، نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٧٨) انظر التوصية رقم ٤.

والتنمية بشأن الدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية وفعالية المعونة، والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد والاعتماد على السلع الأساسية^(٧٩)، ينبغي للاستعراض أن يعتمد على خبرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق نهج وتدابير جديدة تتناول إمكانية التنبؤ بالتمويل وإتاحة الأموال على مدى سنوات عديدة، فضلاً عن الخبرات والدروس المستخلصة من البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" في هذا الصدد. كما ينبغي للاستعراض أن يتيح معلومات محدثة عن حالة تنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكرا. وختاماً، بالنظر إلى أهمية دور القطاع الخاص في أفريقيا لتحقيق النمو المطرد والتعجيل بالتنمية، يجب أن يعكس الاستعراض مشاركة هذا القطاع الاستراتيجية، لا سيما دعوة المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجالات مثل المياه، والطاقة، والنقل، والمواصلات وغير ذلك من مشاريع تطوير الهياكل الأساسية. وما ينبغي أخذه أيضاً في الاعتبار في هذا الصدد الشراكة المنسقة مع مؤسسات التمويل الأفريقية والدولية.

١٣٠ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تيسير الانتقال إلى توفير تمويل كاف ومنظور بدرجة أكبر وتمويل يقدم في الوقت المناسب ويكون متعدد السنوات لصالح البرامج التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري دعماً لأفريقيا، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة.

التوصية رقم ١٧

ينبغي للأمم العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يشرع في القيام، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بإجراء استعراض شامل بشأن تعبئة الموارد، وآليات وطرائق التمويل داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة الاستدامة المالية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا في إطار آلية التنسيق الإقليمية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص في أفريقيا بشكل استراتيجي، وتنسيق الشراكة مع مؤسسات التمويل الأفريقية والدولية.

(٧٩) شرع الأونكتاد أيضاً في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في تنفيذ مشروع حساب التنمية لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تعيين واستخدام موارد محلية وأجنبية غير منشئة للديون لتحقيق النمو والحد من الفقر داخل إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الأول

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630، مرفق)

مرفق

إعلان

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

نحن، الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، التزاماً منا بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية في القارة الأفريقية، ورغبة منا، تحقيقاً لذلك، في تعزيز العلاقة بين منظمينا بوضع أساس لزيادة وتعزيز التشاور والتعاون بين الأمانتين العامتين لمنظمتينا، اتفقنا، تعزيزاً لاتفاق التعاون المبرم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، على ما يلي:

١ - نظراً للحاجة الملحة للاتحاد الأفريقي إلى معالجة وضع السلم والأمن في أفريقيا. نؤكد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية، وبخاصة للنهوض بالبرامج والأنشطة التي تراعي الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، هذه الأهمية التي أعيد تأكيدها في نتائج مؤتمر القمة العالمي. ولهذا الغاية، وإدراكاً منا للخسائر الفادحة التي تتسبب فيها الصراعات في العديد من المناطق الأفريقية، نتعهد بتركيز جهودنا، على سبيل الأولوية، على منع نشوب الصراعات، والوساطة، والمساعي الحميدة، وحفظ السلام، وبناء السلام. وحددنا معاً مجالات رئيسية للتعاون في هذه القطاعات من أجل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي وكفالة التعاون الفعال بين منظمينا في سبيل التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

٢ - وإذ نضع في اعتبارنا الطائفة الواسعة من التحديات الأساسية التي تواجه أفريقيا، وعملاً بنتائج مؤتمر القمة العالمي، نتعهد كذلك بتعميق وتوسيع التعاون بين منظمينا، حسب الاقتضاء، من خلال إجراء المشاورات فيما بيننا وبين كبار المسؤولين، وإجراء المحادثات على مستوى الموظفين، وكذلك من خلال تنفيذ المشاريع/البرامج في سياق الإطار القابل للتطوير المتعلق بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (الإطار). ونكرر التأكيد على ضرورة اعتبار الإطار القابل للتطوير الإطار الاستراتيجي العام للأمم المتحدة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تعزيز قدرة

مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية على العمل باعتبارها جهات شريكة فعالة للأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه الأمن البشري في أفريقيا، مع التركيز على المجالات المشار إليها في الفقرة ٦ أدناه.

٣ - ونعيد التأكيد على أن الإطار القابل للتطوير ينبغي أن يشمل كل جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: السلام والأمن (بما في ذلك منع الجريمة)؛ والمساعدة في بناء المؤسسات، والمسائل السياسية والانتخابية؛ وعمليات حفظ السلام؛ والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ وبناء السلام؛ والاستجابة الإنسانية، والإنعاش، والأمن الغذائي؛ والمسائل الاجتماعية والثقافية والصحية؛ والبيئة.

٤ - ونقر بأن التعاون الجاري بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمقر الاتحاد الأفريقي هو العنصر التنفيذي للإطار القابل للتطوير.

٥ - ونتفق على مواصلة دعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع الإطار القابل للتطوير.

٦ - وسيظل تعاوننا يتطور عملياً، مع مراعاة الخبرات والقدرات الخاصة لكل من المنظمتين، ومع الإسهام في تحسين التعاون بين جميع عناصر استجابة المجتمع الدولي للتحديات في القارة الأفريقية. ونحن على استعداد أيضاً لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وفي سياق الإطار القابل للتطوير، نتفق على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في المجالات التالية:

- (أ) بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، والإدارة المالية؛
- (ب) السلام والأمن؛
- (ج) حقوق الإنسان؛
- (د) المسائل السياسية والقانونية والانتخابية؛
- (هـ) التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية؛
- (و) الأمن الغذائي وحماية البيئة.

٧ - ونتفق على استمرار ترتيبات التعاون القائمة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، وضع مشاريع/برامج جديدة للتعاون، فضلاً عن ترتيبات للشراكة على المدى الطويل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية

الأفريقية في سياق الإطار القابل للتطوير، وينبغي أن تتسق مع الولايات المحددة ومع مجال الاختصاص.

٨ - ونتعهد بتنفيذ برامج التعاون الحالية والمتوخاة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استناداً إلى الإطار القابل للتطوير، وخطة العمل التفصيلية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الخاصة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وكافة خطط العمل القطاعية اللاحقة.

٩ - ونتفق على استعراض الإطار القابل للتطوير بصورة دورية كل ثلاث سنوات. حرر في أديس أبابا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(توقيع) ألفا عمر كوناري

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

(توقيع) كوفي عنان

الأمين العام للأمم المتحدة

آلية التنسيق الإقليمية - قائمة المنظمات المشاركة بحسب المجموعة

المجموعة	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
تطوير الهياكل الأساسية، اللجنة الاقتصادية والمياه والصرف لأفريقيا والصحة، والطاقة، والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			مصرف التنمية الأفريقي، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اتحاد البريد العالمي، منظمة الصحة العالمية/برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
		المياه	
		الطاقة	
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
		النقل	
الإدارة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		مصرف التنمية الأفريقي، إدارة الشؤون السياسية، إدارة عمليات حفظ السلام، صندوق النقد الدولي، برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مكتب تنسيق الأنشطة الإنسانية، مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي
التنمية الاجتماعية-صندوق الأمم المتحدة للطفولة والبشرية			منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية/برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية

المجموعة	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
			والمنظمة العالمية للملكية الفكرية
		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	الموارد البشرية العمالة
		منظمة العمل الدولية	فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب
		البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	
		البيئة، السكان والتحضّر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
		الزراعة والأمن الغذائي منظمة الأغذية والزراعة والتنمية الريفية	
		العلم والتكنولوجيا	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (نائب المنسق)
		الدعوة والاتصالات	مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا

المجموعة	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
			نقص المناعة البشرية/الإيدز، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتحاد الاتصالات السلوكية واللاسلكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام
السلام والأمن	إدارة الشؤون السياسية		إدارة الشؤون السياسية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، إدارة عمليات حفظ السلام، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية
	إدارة عمليات حفظ السلام	إدارة عمليات حفظ السلام والأمن تابع للاتحاد الأفريقي	إدارة عمليات حفظ السلام والأمن تابع للاتحاد الأفريقي
	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
الصناعة والتجارة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الصناعة والتجارة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الصناعة والتجارة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز التجارة الدولية، مرفق تهيئة المناخ الاستثماري، منظمة التجارة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي

المصدر: كتيب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون "Delivering as One for Africa, The Regional Consultation Mechanism"

(RCM) of United Nations Agencies and Organizations", page 10

المرفق الثالث

توزيع مسؤوليات التنسيق فيما بين أعضاء الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

الأهداف الأفرقة المواضيعية التقنية	المنظمة المعنية بالتنسيق	منظمات أخرى شريكة
الهدف ١ الصحة	صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي، الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا، إلخ
التعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الأفريقي، الجماعة الأوروبية، المنظمة المعنية بتوفير التعليم للجميع، مبادرة المسار السريع، المصرف الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الهياكل الأساسية وتيسير التجارة	مصرف التنمية الأفريقي، الجماعة الأوروبية والبنك الدولي	منظمة الطيران المدني الدولي، المصرف الإسلامي للتنمية، اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، إلخ
الزراعة والأمن الغذائي	الاتحاد الأفريقي، منظمة الأغذية والزراعة	مصرف التنمية الأفريقي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، إلخ
الإحصاءات	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلخ
الهدف ٢ إمكانية التنبؤ بالمعونة	صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	الاتحاد الأفريقي، الجماعة الأوروبية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، إلخ
الهدف ٣ العمل على الصعيد القطري	الاتحاد الأفريقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، صندوق النقد الدولي، المصرف الإسلامي للتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إلخ

المصدر : http://www.mdgafrica.org/working_group.html

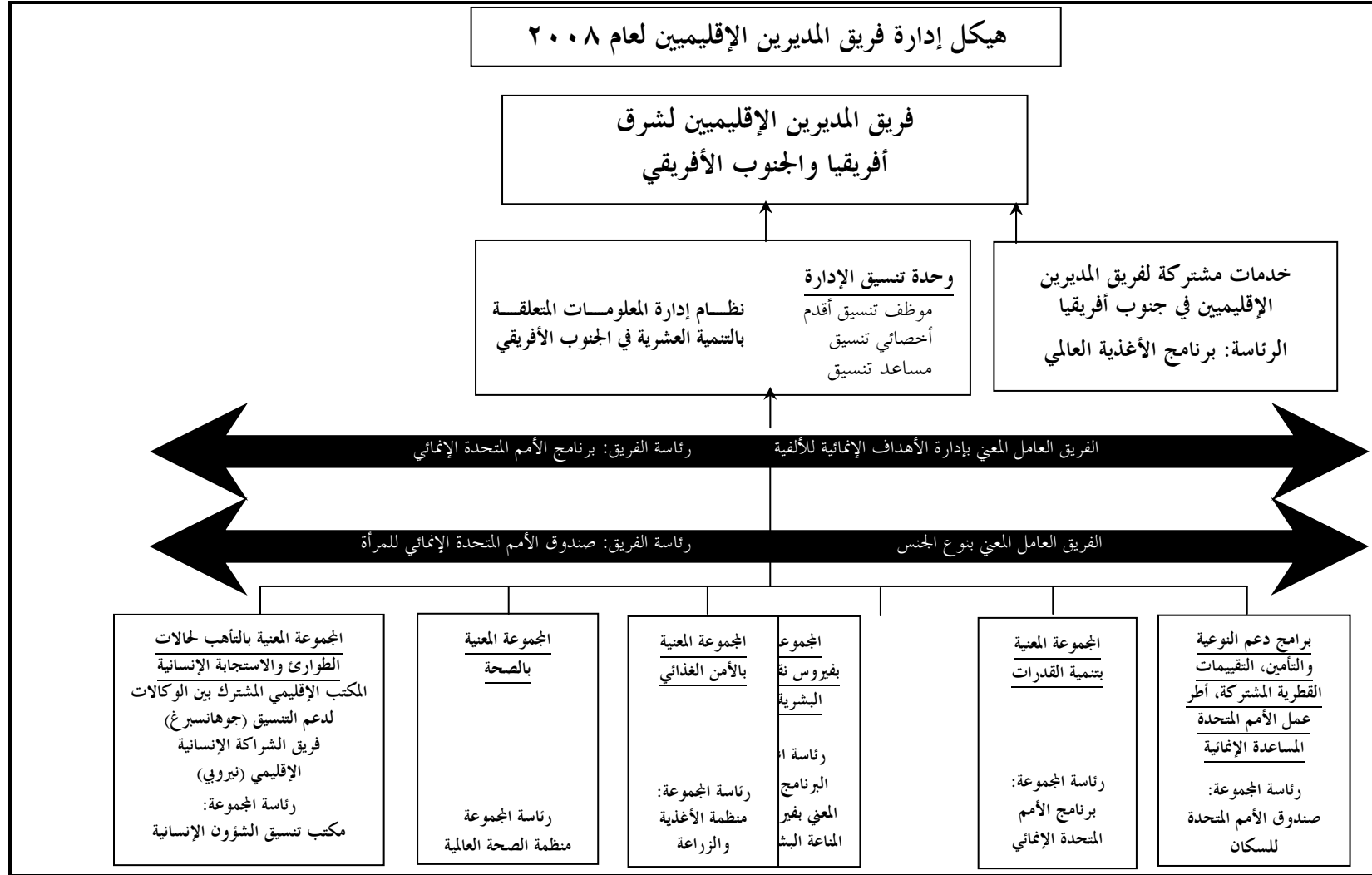
المرفق الرابع

موامة المجموعات المواضيعية التسع مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

الموامة	المجموعة
تسترشد المجموعة الفرعية الخاصة بالمياه بقرارات مجلس الوزراء الأفريقي المعني بالمياه، وهو لجنة تقنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي.	تطوير الهياكل الأساسية
الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي.	الإدارة
شعبة حقوق الإنسان، العمالة الخطط الاستراتيجية والقطاعية ذات الصلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. تنفذ عملية التخطيط وفيروس نقص المناعة والبرمجة المشتركة بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد البشرية/متلازمة نقص المناعة اجتماع لمدة يومين في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لمناقشة عملية تحقيق الموامة بين أنشطة المجموعة والمكتسب وأولويات الاتحاد الأفريقية والأجهزة ذات الصلة. ووضعت وثيقة نتائج تتضمن النتائج الرئيسية، بما في ذلك اقتراح لإعادة تشكيل وتسمية المجموعة "المجموعة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية" في أعقاب المشاورات.	شعبة حقوق الإنسان، العمالة الخطط الاستراتيجية والقطاعية ذات الصلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. تنفذ عملية التخطيط وفيروس نقص المناعة والبرمجة المشتركة بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد البشرية/متلازمة نقص المناعة اجتماع لمدة يومين في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لمناقشة عملية تحقيق الموامة بين أنشطة المجموعة والمكتسب وأولويات الاتحاد الأفريقية والأجهزة ذات الصلة. ووضعت وثيقة نتائج تتضمن النتائج الرئيسية، بما في ذلك اقتراح لإعادة تشكيل وتسمية المجموعة "المجموعة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية" في أعقاب المشاورات.
قرارات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، وهما لجانان تقنيتان متخصصتان تابعتان للاتحاد الأفريقي. تضاف إلى ذلك مبادرة البيئة في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي.	البيئة والسكان والتحضر
البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي.	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية
قرارات مجلس الوزراء الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا، ولجنة تقنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وخطة العمل الشاملة للعلم والتكنولوجيا التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي، وهي عضو في المجموعة الأفريقية المعنية بالعلم والتكنولوجيا، التي تمثل الجهاز التقني لمجلس الوزراء الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم إعداد مؤشرات للعلم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحقيق الموامة.	العلم والتكنولوجيا
الخطط الاستراتيجية للمفوضية الأفريقية وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.	الدعوة والاتصال
البرنامج العشري لبناء القدرات - الاتحاد الأفريقي، القائم على أساس الأولويات التي عينتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وسياسة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. تنفيذ عملية التخطيط والبرمجة المشتركة بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.	السلام والأمن
المجالات ذات الأولوية لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي، والمتصلة بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. أعد مشروع خطة عمل على أساس هذه الأولويات.	الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/شعبة التكامل الإقليمي/التقرير المحلي بشأن آلية التنسيق الإقليمية.

فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - هيكل الإدارة لعام ٢٠٠٨



المصدر: فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

